الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: الحقـــــوق والعلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم:

ميدان: علوم السياسية
فرع: تنظيم سياسي وإداري
تخصص: إدارة وحكامة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب: محمد سعدي

تحت عنوان

متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	جامعة	رئيسا
إسم ولقب الأستاذ	جامعة	مشرفا ومقررا
إسم ولقب الأستاذ	جامعة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهانحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء والتي كانت لي نور وضياء ورمزا للصفاء يا من تمنيتي لي الهناء سأدين لك بالوفاء حتى الفناء ويا من حكتي سعادتي بخيوط منسوجة من قلبك إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وأخواني .

إلى روح أخي الزكية والطاهرة أسكنها الله فسيح جنانه « أحمد » .

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

محمد سعدي

شكر وعرفان

نتوجه بأسمى آيات العرفان والشكر إلى الدكتور: **بن عمير جمال الدين**

لكل ما بذله من أجلنا من وقت وجسد وما أفادنا به من خبراته ومن أفكار غالية، بحيث كان إشرافه على المشروع دافعة كبيرة وبحماسه الذي دفعنا إلى بذل المزيد من الجهد والتحمس لأداء هذا العمل، وبهذا تكاملت لنا متطلبات النجاح.

فألف شكر وتقدير لكم.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأساتذتي الأفاضل بقسم العلوم السياسية الذين أفادونا بتوجيهاتهم ونصائحهم السديدة: الدكتور بورنان عمر، الدكتور ابرادشة فريد، الدكتور بن مرزوق عنتر، الدكتورة شرقي فوزية.

إلى موظفي مكتبة العلوم السياسية بجامعة الجزائر 03 ومكتبة العلوم السياسية جامعة تلمسان وافر الشكر على قدموه لي من إعانة وحسن معاملة وتفهم لي.

إلى كل من ساهم في إعداد هذا العمل من بعيد أو قريب بالقليل أو الكثير

ملخص الدراسة :

خلصت الدراسة أنه لتجسيد الحوكمة المحلية لابد من نظام سياسي يؤمن بدمقرطة مؤسساته، ومنح السلطات المحلية الصلاحيات الكاملة والإستقلالية الحقيقية ووجوب تخلي النظام السياسي عن نمط التسيير الإستبدادي والشمولي.

كما يجب على السلطة المركزية وعن نية صادقة وعزيمة قوية القيام بتوفير وتهيئة المناخ المناسب، الذي يجعل من الجماعات المحلية شريكا فاعلا وفعالا (نصا وعملا)، بحيث تكون إصلاحات شاملة وعميقة تهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للبرامج التنموية المحلية.

ضرورة تشجيع الشراكة المحلية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، لما للمنظمات المحلية من أدوار مهمة في المجتمع المحلي، ما يؤهلها لنشر قيم الشفافية والمحاسبة وتعزيز تأثير المواطن المحلي على السياسات المحلية ، كما أن القطاع الخاص إذا ُمكن له وأزيحت العراقيل من أمامه فإنه بكل تأكيد سيكون مصدر لجودة الخدمة العمومية.

حتمية تعزيز وبناء القدرات المحلية وذلك بإستخدام وتوطين التكنولوجيا لا سيما تقنيات الإعلام والإتصال، والزامية تكريس الاستقلالية المالية وتوسيع الاختصاصات، وتطبيق آليات مشاركة المواطنين في عملية إتخاذ القرارات التي تمس شؤونهم المحلية، وكذا السعي للقضاء على آفة الإغتراب السياسي عند المواطن وعدم ثقته في السلطة.

Summary of the Study :

In order to realize local governance, there should be a political system that supports the democratization of its institutions, give local authorities full powers and total independence, The political system should not practice any type of authority or pressure upon the institutions of the society.

The central authority must work hard and with sincere intention to provide the suitable political environment, The authority should consider the local communities real partners aiming to make reforms or introducing new laws.

The partnership with civil society and the private sector should be encouraged. Local organizations have important roles in the local community, which will enable them to spread the values of transparency and accountability and enhance the influence of local citizens on local policies, The private sector helps to improve public services.

There is also a necessity of localization of technology, especially information and communication technologies, and the obligation to devote financial independence and expand the competencies, and the application of the mechanisms of citizen participation in the decision-making process as far as their local affairs are concerned and seeking to encourage people to participate in political life and make confidence in the authority.

Résumé d'étude :

Afin de réaliser la gouvernance locale, il faut avoir un système politique qui soutient la démocratisation de ses institutions, donne aux autorités locales plein pouvoir et une indépendance totale, Le système politique ne doit pas exercer aucun type d'autorité ou de pression sur les institutions de la société.

L'autorité centrale doit travailler sérieusement pour assurer un environnement politique approprié, L'autorité doit considérer les communautés locales comme des partenaires réels visant à réformer ou à introduire de nouvelles lois.

Le partenariat avec la société civile et le secteur privé doit être encouragé, Les organisations locales ont des rôles importants dans la communauté locale, ce qui leur permettra de conserver les valeurs de transparence et de responsabilité et d'améliorer l'influence des citoyens sur les politiques locales, Aussi le secteur privé contribue à améliorer les services publics.

Il est également nécessaire de localiser la technologie, en particulier les technologies de l'information et de la communication, et l'obligation de consacrer l'indépendance financière et d'étendre les compétences et l'application des mécanismes de participation des citoyens au prendre des décisions en ce qui concerne leurs affaires locales, Préoccupé et cherchant à encourager les gens à participer à la vie politique et à faire confiance à l'autorité.

خطة الدراسة :

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة والجماعات المحلية

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة – الحكم الراشد –

المبحث الثاني: الجماعات المحلية في الجزائر

المبحث الثالث: مفهوم الحوكمة المحلية

الفصل الثاني: واقع الحوكمة المحلية في الجزائر

المبحث الأول: مضامين الحكم الراشد في قانوني البلدية 10/11 والولاية 07/12

المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني الجزائر في تفعيل الحكم الراشد

المبحث الثالث: مشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية

الفصل الثالث: تحديات الترشيد المحلي في الجزائر وسبل التفعيل

المبحث الأول: معوقات الحوكمة المحلية في الجزائر

المبحث الثاني: آليات تعزيز الحكم الراشد على المستوى المحلي

خاتمة:

مقدمة

مقدمة :

حازت مواضيع الحكم الراشد على إهتمام العديد من الباحثين والدارسين، وبالخصوص في الفترة الممتدة من أواخر السبعينات إلى وقتنا الراهن، وكل هذا بعد التيقن من أهمية الحكم الراشد في تحقيق الإزدهار والتقدم في كثير من الدول، حيث عرف العالم تحولات عميقة فرضت على الدول المتقدمة والدولة النامية خاصة تقييم أساليب الحكم التي تتبناها، ما حتم إعادة النظر في سياساتها الإقتصادية والإدارية والإجتماعية، بغية تحقيق تنمية على مختلف الأصعدة وطنية ومحلية، فالتنمية المحلية رهينة مدى جودة فلسفة الحكم، ولتجسيد التنمية أملت البلدان المانحة والمؤسسات المقرضة على البلدان النامية مجموعة من الإجراءات تهدف لإحداث إصلاحات عميقة وجذرية في بناها السياسية والإقتصادية والإدارية وإعادة النظر في فلسفة الإدارة والحكم.

يعتبر دور الفاعلين محور إهتمامات الحكم الراشد بالنظر لكونهم أدوات تنموية فعلية ومكرسة لمشاركة المواطن المحلي في إدارة الوحدات المحلية، وكل ذلك لا يتجسد إلا ضمن تحقيق مفاهيم الحوكمة المحلية الجيدة، كتصور ومنظور حداثي إصلاحي يؤمن ويعطي الإعتبار لأفضلية الفضاء المحلي كأساس للترشيد الوطني، وتمثل الجماعات المحلية (نظام اللامركزية) الأساس الحقيقي للتثمين والتمكين لمبادئ الحوكمة المحلية، بإعتبار أنها فاعل رسمي ويحوز على الأدوات لذلك عن طريق فتح المجال لمشاركة السكان المحليين في صنع القرار وحتى تنفيذه، وهذا ما يدعم مفاهيم الشفافية والمساءلة والإستجابة ويشكل بيئة جيدة للتطبيق الفعال لهذه القرارات المتخذة ويضمن تضافر الجهود وتنسيق الأدوار وتكاملها بين الأطراف المحلية الرسمية والغير رسمية، في إطار تشاركي يصهر كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن في عملية صنع وتنفيذ مختلف السياسات، وتوفير الشروط لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

لقد عاشت الجزائر تغيرات هامة على المستوى السياسي بإنتقالها من نظام الأحادية إلى أسلوب التعددية في إدارة الحكم، وكذا على المستوى الإقتصادي بتحولها من نموذج الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، وكل هذه التحولات تفترض أن يكون للوحدات المحلية مساهمات حقيقية في مختلف مجالات التنمية المحلية، من خلال تعزيز دور تنظيمات المجتمع المدني

والقطاع الخاص لتقلد أدوار جادة مع الإدارة المحلية، في سبيل بناء صرح تشاركي محلي فعال.

وتأسيسا على ما سبق، فإن هذه الدراسة ستبحث في إمكانيات تطوير الجماعات المحلية وفق مقاربة الحكم الراشد، كما أن أسلوب اللامركزية في الجزائر يرتكز على مفهوم الجماعات المحلية، والتي تراهن عليها الجزائر لتحقيق التنمية المحلية الشاملة، وكونها أداة في يد المركز لتنفيذ السياسات المختلفة للدولة الجزائرية.

أهمية الدراسة :

تتلخص أهمية دراستنا هذه في العناصر التالية :

- يعتبر موضوع الجماعات المحلية من أهم موضوعات الديمقراطية المحلية، وموضوع شيق وثري ويحضى بإهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما تعتبر الجماعات المحلية وسيط بين المواطن المحلي والسلطة المركزية.
- كما أن هذا الموضوع حضي بإهتمام المشرع في الجزائر.
- البحث في الوسائل الفعالة التي تمكن لحوكمة الشأن المحلي وتحقيق تقدمه وتطويره وجعله أكثر إستجابة لحاجيات المواطن، ما يستلزم توسيع المشاركة في الأدوار التنموية عبر التمكين للفواعل الغير رسمية .

مبررات إختيار الموضوع :

- **المبررات الموضوعية :**

- يعتبر موضوع الحوكمة المحلية مصنفا ضمن الموضوعات الجديدة والمبتكرة.
- القيمة العلمية للموضوع في حد ذاتها تعد دافع للبحث في هكذا موضوع.
- دراسة العلاقة بين الحكم الراشد والجماعات المحلية هي محاولة لمسايرة الإهتمام المتعاظم بالأدوار المتنامية التي تضطلع فيها الجماعات المحلية.

- **المبررات الذاتية :**

- موضوع هذه الدراسة هو : (متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر)، وهو ما يتوافق تماما مع التخصص الذي أدرسه في طور الماستر (إدارة وحكامة محلية).
- رغبتي العميقة في التوسع أكثر في هذا التخصص وكونه يحضى بالإهتمام الكبير على نطاق عالمي.
- كوني مواطن جزائري يهمني أن أرى بلدي مزدهرا، والبحث في سبل الترشيد المحلي يسهم في ذلك.
- الإسهام في إضافة علمية ولو ضئيلة وإثراء الدراسات العلمية في هذا المجال.

إشكالية الدراسة :

تسعى الدول ومن بينها الجزائر إلى رقي وتطوير نظامها المحلي وذلك بحشدها لمختلف الموارد المالية والبشرية...الخ، ووضع أطر تشريعية وتنظيمية لتحقيق ذلك، ومنه نطرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن تجسيد مفاهيم الحكم الراشد على المستوى المحلي في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بالحكم الراشد والجماعات المحلية ؟
- ما مفهوم الحوكمة المحلية الجيدة ؟
- هل تستوفي السياسات المنتهجة في الجزائر شروط ترشيد الشأن المحلي ؟
- فيما تتمثل مقتضيات الرفع من كفاء الجماعات المحلية في الجزائر في إطار الحكم الراشد؟

فرضيات الدراسة :

- سعى المشرع الجزائري في سبيل تحقيق تسيير محلي رشيد إلى إستصدار مجموعة من القوانين وبينها قوانين الجماعات المحلية الأخيرة : قانون البلدية 11/10 و قانون الولاية 12/07 .

- الحوكمة المحلية مقاربة واقعية لتطوير وتعزيز أدوار الجماعات المحلية في الجزائر.
- تواجه مفاهيم الحكم الراشد عدة معوقات على المستويين المركزي واللامركزي في الجزائر.
- عدم كفاءة ونجاعة آليات الترشيد المحلي في الجزائر يستلزم إنتهاج إجراءات بديلة لتجاوز ذلك.

الدراسات السابقة :

توجد عدة دراسات تطرقت لموضوع الحكم الراشد وكيفية تحقيقه في ضل إشراك مختلف الفواعل المحلية، نذكر منها :

- كتاب لزهير عبد الكريم الكايد بعنوان : الحكمانية قضايا وتطبيقات، الصادر عن المنظمة العربية، مصر سنة 2001 .

وهو كتاب جد معروف على الساحة العلمية الجامعية، والذي يستعين به أغلب الباحثين في هكذا مواضيع، ويعد هذا الكتاب من الأدبيات الأولى في المسائل التي تتعلق بالحكم الراشد في الوطن العربي، عرض الكتاب مجموعة من النماذج والتجارب في دول عربية وغربية تمكنت من تجسيد مفاهيم الحكم الراشد بنسب متفاوتة، مع تقديمه لجملة من التوصيات لتحقيق الحكم الراشد في الواقع الميداني.

- رسالة دكتوراه للطالب فريد ابرادشة بعنوان : الحكم الرشيد في الجزائر الحزب الواحد والتعددية الحزبية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، جوان 2014.

والتي إعتمد الباحث عليها في إعداد تصور ورؤية شاملة وواضحة للموضوع المبحوث، كون أن الدراسة تعتبر عن حق مرجع جد مهم يغني الباحث في هكذا مواضيع عن مراجع أخرى، كونها قامت بتحليل جد مفصل لواقع التجربة الجزائرية فيما يخص الحكم الراشد إبان مرحلتي الأحادية والتعددية السياسية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج :

- إن الجزائر لم تستفد من الأخطاء السابقة ولا تزال تعاني منها، وهذا راجع لعدم نجاحها في التفاعل والتكيف مع البيئة الدولية والداخلية وأهم الأفكار والنظريات الجديدة في مجال الحكم الراشد.

- إخفاق المقاربات الإقتصادية في الوقوف على أسباب عجز التنمية في الدول الثالثية ومنها الجزائر.

- ربط مفهوم الديمقراطية بفهوم الحكم الراشد إلى درجة الترادف في المعنى والمدلول .

- يتميز مفهوم الحكم الراشد بالشمولية لمختلف قضايا الحياة السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية و الإدارية ...الخ.

- إلزامية القيام بإصلاحات جذرية في المجتمع وتحقيق التعاون بين الفواعل الرسمية والغير رسمية .

- مذكرة ماجستير للطالبة وفاء معاوي بعنوان : الحكم الراشد في الجزائر كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

بحثت هذه الدراسة في مفهوم الحكم الراشد في بعده المحلي ومفهوم التنمية المحلية والعلاقة بينهما، بالإضافة لوقوفها على واقع التنمية المحلية في الجزائر والفواعل المشاركة فيها وأبرز تحدياتها، وخلصت الدراسة إلى التالي:

- إصدار نصوص تشريعية تضبط هذا المجال ويجب أن تكون في إطار متطلبات التنمية.

- تفعيل التنمية الوطنية في الجزائر رهين تحقيق التنمية المحلية.

- هشاشة الثقافة الديمقراطية وغياب الأنماط التشاركية، ونوعية العلاقة بين المركز واللامركز، وضعف القطاع العام الخاص.

منهجية الدراسة :

بغية الوقوف على متغيرات الدراسة والكشف عن واقعها وطبيعة العلاقة بينها، إتبعنا عدة مناهج:

- المنهج الوصفي التحليلي : للتعرف على حالة مؤشرات وعناصر الحكم الراشد ومدى إسهامها في مجال تحقيق الرشادة المحلية، في ظل الجماعات المحلية والسلطة المركزية كفواعل رسمية إلى جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص كفواعل غير رسمية.

- المنهج القانوني: بهدف تقصي مدى تكريس قوانين الجماعات المحلية لمفهوم الحوكمة المحلية، حيث يعتبر المنهج القانوني أحد أقدم المناهج لتحليل الظاهرة السياسية إذ يركز على فكرة أنّ الإصلاح في مختلف مجالات الحياة ينطلق من الأطر والبنى التنظيمية لينتهي عندها كذلك، بداية بالدستور ثم مختلف القوانين لترسو في نهاية المطاف عند كل المؤسسات التي يتشكل منها النظام السياسي للدولة.

- منهج تحليل المضمون: لتحليل بعض ما نصت عليه الجرائد الرسمية والتعليق على ما ورد فيها حول إشكالية الحكم الراشد والجماعات المحلية في الجزائر.

تقسيم الدراسة :

وفي مسعانا للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الذي كان تحت عنوان الإطار المفاهيمي للحوكمة والجماعات المحلية، في مبحثه الأول تحدث الباحث عن الحكم الراشد من حيث ظروف النشأة والظهور، كما قام بتقديم مجموعة من التعاريف لهذا المصطلح، كذلك عرض أسباب ظهور الحكم الراشد ومعاييره التي يتميز بها.

أما في المبحث الثاني حيث أورد الباحث تعاريف الجماعات المحلية حسب ما وردت في القوانين المتعاقبة لها، كما تطرق لخصائص هذه الوحدات المحلية ومدى أهميتها.

وفيما يخص المبحث الثالث قام بعرض تعاريف الحوكمة المحلية وأبرز أهم عناصرها، من المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة.

الفصل الثاني: بعنوان واقع الحوكمة المحلية في الجزائر في مبحثه الأول تقصى الباحث مبادئ الحكم الراشد في قوانين الجماعات المحلية الأخيرة ومنها مؤشري المشاركة والشفافية.

في المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه إلى وضعية مؤسسات المجتمع المدني حيث تم عرض نبذة حول ظهور هذه الظاهرة الجمعوية، بالاضافة إلى دورها في تجسيد مفاهيم الحوكمة.

أما في المبحث الثالث الذي قدم فيه الباحث أهم مميزات القاع الخاص في الجزائر وأشار إلى أهم إسهاماته التنموية في قطاعات معينة.

الفصل الثالث: بعنوان تحديات الترشيد المحلي وسبل التفعيل، في المبحث الأول كشف الباحث عن المعيقات الخطيرة التي تهدد وتحد من إمكانية تطوير الفضاء المحلي وترشيده، ومنها معوقات سياسية، إدارية، إقتصادية...الخ.

وفي المبحث الثاني إقترح الباحث جملة من الحلول والأساليب لمواجهة التحديات التي تواجهها المجاعات المحلية في الجزائر والتي تساعد على تكريس الحوكمة المحلية.

صعوبات الدراسة :

واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء إعدادنا للبحث، نذكر منها:

الصعوبات العلمية:

- قلة وندرة المراجع المتخصصة التي تناقش موضوعات الحوكمة المحلية في الجزائر.
- العدد المحدد والمحدود من الصفحات لإعداد المذكرة (60 صفحة)، وهو ما لاينسجم ولا يليق بالقيمة العلمية لبعض المواضيع التي تتطلب معالجتها مذكرة بعدد أكبر من الصفحات، لإستيفاء معالجة الموضوع من كل الجوانب القانونية والسياسية والادارية ... وهو ما يتطلبه الموضوع المبحوث: متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر.

الصعوبات العملية :

- سوء تنظيم وإدارة بعض المكتبات الجامعية، فرغم توفر الكتب إلا أن الباحث يواجه بأن الكتب قد تم إعارتها ولم يتم إرجاعها وهذا يتكرر أكثر من مرة، ووجود نسخة أو نسختين في الأغلب من الكتاب.
- الفترة القصيرة المطلوب فيها إنجاز البحث والموضوع المفتوح أي ذو متغيرات غير محددة ومضبوطة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة والجماعات المحلية

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة – الحكم الراشد –

المبحث الثاني: الجماعات المحلية في الجزائر

المبحث الثالث: مفهوم الحوكمة المحلية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة والجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر النواة الأساسية لمفهوم اللامركزية، نظرا لأهميتها كوسيط بين المواطن المحلي والسلطة المركز ل انشغالاته وتبني طموحاته، كما أن الحكم الراشد لا يزال الأنموذج الأنسب والفعال لتحسين مخرجات الوحدات المحلية، وهذا ما يضعنا أمام مفهوم (الحوكمة المحلية) كأسلوب لتطوير الخدمة العمومية وتفعيل الأداء المحلي.

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة – الحكم الرشيد –

يعود بروز مفهوم الحوكمة إلى عدة أسباب من الناحية العلمية أو النظرية حيث تعتبر الحوكمة من المواضيع التي أثارت جدل كبير لدى المفكرين، وذلك من خلال انعكاس للتطورات والتغيرات الحديثة التي غيرت في أطر وادوار الحوكمة من الجهة المنهجية و الأكاديمية، من جهة أخرى إذ طرح المفهوم في سياقات أقتصادية، سياسية، وثقافية وتأثر بمعطيات أخرى داخلية ودولية، ويستخدم مفهوم الحوكمة (good governance) من عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع بإتجاه تطويري وتنموي تقدمي.[1]

المطلب الأول: نشأة مفهوم الحوكمة

لعل الحديث عن تطور مفهوم الحكم الراشد كما اصطلح على تسميته في عصرنا الحالي يبعث بالتساؤل حول السياق التاريخي لتطور هذا المفهوم واستعمالاته المختلفة من فترة زمنية لأخرى، وذلك ما سيتوقف عنده هذا المطلب بداية بأصل المصطلح واستخداماته المختلفة في اللغتين الفرنسية والانجليزية.

يقابل لفظ (الحكم) في اللغة الفرنسية gouvernement وهي الكلمة التي ظهرت في القرن الثاني عشر في فرنسا كمفهوم تقني يتعلق بإدارة الباي Baille أي حكام المقاطعات كما

[1] وفاء أفالو وأمينة شرفي، دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2013، ص 16.

أن المؤرخين الإنجليز في القرون الوسطى أستعملوا لفظ Governement لوضوح آليات التنظيم والتسيير للمنظمات بهدف تحصيل الضرائب.[1]

إلا أن هناك تباين في إنتساب أصل مصطلح الحكم الراشد فهناك من يرى أن أصله فرنسي ظهر في القرن الثاني عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني 1678 ليستعمل سنة 1679 في نطاق واسع معبرا عن كلفة التسيير مما يبرز في الأصل الفرنسي لكلمة الحكم بينما يرى فريق آخر أن كلمة governance أنجليزية الأصل وبدأ ظهور هذا المفهوم للمرة الأولى في عام 1989 في تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول إلى فشل في تنفيذ السياسات وليس السياسات نفسها، وفي الوقت نفسه كانت وثائق السياسة الخاصة بالهيئات المانحة في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، أكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتها بضرورة إصلاح نظام الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الصالحة وسرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم في حقبة التسعينات، وارتبط بعدد من المفاهيم، مثل العولمة والتحول الديمقراطي والخصخصة والمجتمع المدني، وظهرت دعاوي الهيئات المانحة إلى الدول النامية المتلقية للمنح، مطالبة إياها بإحداث تغيرات في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صياغة أطر الحكم فيها، كشرط لتحقيق التنمية، وعادة ما تشمل مناقشة "الحكم الراشد" مؤسسات الدولة وعملياتها، غير أنها بدأت تشمل أيضا مؤسسات القطاع الخاص الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة..، ومؤسسات المجتمع المدني.[2]

أما مصدر المفهوم في حقل العلوم السياسية، فيعود إلى المصطلح الانجليزي (gouvernability) الذي أستعمل في نهاية السبعينات كأداة للتسيير الاجتماعي والسياسي وأدخل في تقرير اللجنة الثلاثية ماي 1975، التي تناولت موضوع قابلية الحكم للديمقراطيات

---

[1] نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2009، مذكرة مقدمة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة،2010- 2011 ، ص42.

[2] عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثالث، 2008، ص 107-108.

الذي طبق في أوربا،الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ودعا التقرير إلى ضمان نمط جيد من التسيير للنظام الإجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية والتطلعات التوزيعية في الأنظمة الرأسمالية الغربية عن طريق ضمان منهج جديد للتسيير والتنظيم الإجتماعي.[1]

الجدول رقم 01: التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد.[2]

الفترة الزمنية	التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد
1975 – 1982	الموجة الليبرالية: الحاجة إلى التفكير في الأزمة الاقتصادية ، وإعادة صياغة نموذج تنظيمي لها بعد الحرب العالمية الثانية.
1982 – 1990	وفاق (إجماع) واشنطن، أزمة المديونية وبرامج التعديل الهيكلي (سياسيات الخصخصة).
1990 – 199	التعديلات (الإصلاحات) الليبرالية وعمليات التحول الديمقراطي.
إبتداء من 1996	الدور المؤسسي الجديد: الإصلاحات السياسية ملتقى الجيل الثاني عبر وضع معايير لترشيد الممارسات الدولية (الحكم الراشد ومكافحة الفساد).
إبتداء من 1997	ما بعد مفهوم الحكم الراشد: إعادة التفكير في نمط العلاقة السائدة بين الاقتصاد والديمقراطية (أي دمج البعد السياسي مع البعد الاقتصادي لإنتاج الكفاءة).

المطلب الثاني: صياغة تعريف للحوكمة – الحكم الرشيد–

تعددت التعريفات لمصطلح الحوكمة – الحكم الراشد – ، وللوصول إلى تعريف إجرائي للحوكمة يتبناه الباحث في دراسته، لا بد من الوقوف عن الشق المتعلق بتعريف الحكم ومن ثم عرض مجموعة من التعاريف لبعض من الهيئات والأكاديميين.

الفرع الأول: تعريف الحكم

الحكم مشتق من الجذر الثلاثي (ح.ك.م) وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم، جلال العلم والحكمة والعدل – على أساس من القاعدة القانونية – ويقال – (حَكَم) أي قضى، ويقال : حُكم له، وحُكم عليه، وحُكم بينهم، فالحُكم يقوم على القضاء بين الناس. يعني (الحُكم) أيضا العلم، ويعني (الحكم) كذلك الحكمة، مما يتيح المجال لإعتبار مبادئ سامية (الرحمة فوق

[1] BOAVENTURA DE SOUSA SANTOS, "Governance: Between Myth and Reality ".
الموقع الالكتروني : [https://rccsar.revues.org/95]
تم تصفح الموقع يوم 2017/02/14

[2] شهيناز ورشاني، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 9.

العدل)، أو المصلحة العامة في القضاء، والعدل هو أحد معاني (الحكمة)، و (المحكمة) هي (هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات)، و(الحكومة) تعني (رد الرجل عن الظلم)، و (الحاكم) هو من نصب للحكم بين الناس وينطوي التنصيب من قبل شخص آخر، منطقيا على إمكان التنحية ،الذي ينطوي بدوره على مساءلة الحاكم، ويشتق من المصدر الثلاثي أيضا (تحكّم) أي (إستبدّ).[1]

من خلال ما تقدم يمكننا تعريف الُحكم على انه مصطلح ذو جذر ثلاثي يشتق منه عدة اشتقاقات فالحكم يقوم على قاعدة القضاء والفض بين الناس سواءا في المنازعات أو تنظيم الحياة اليومية، ومادامت القاعدة الأساسية في القضاء إذ لا بد من وجود قانون، ووفقا لها القانون الذي يستخدم من قبل الحاكم لضبط الأمور وحل المشاكل، يتحقق العدل وعدم الاستبداد، فالحكم يعمل على توضيح وبيان دور كل فرد في المجتمع، ويضمن حقوق الأفراد والمؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة أو أهلية، ويمنع تسلط طرف على آخر وذلك بما يقره القانون.

وبالتالي يعبر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والإقتصادية والإجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية أي الإقليمية والمحلية.[2]

الفرع الثاني: تعريف الحوكمة – الحكم الرشيد –

وجدت عديد المحاولات والإجتهادات فيما يخص صياغة تعريف للحكم الرشيد، ومرد ذلك إلى إختلاف الميادين وتباين المنطلقات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية...، ومع ذلك سنحاول تقديم أهم التعاريف التي تخدم موضوع دراستنا هذه.

أولا: التعريفات التي قدمتها المؤسسات الدولية:

1-تعريف البنك الدولي:

"الحكم الرشيد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات، والتي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات

[1] إسماعيل كرازدي، العولمة والحكم – نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية – ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، 2012/2011، ص 160.

[2] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 96.

وطاقات المجتمع التي يزخر بها، لا بد من الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية، إضافة إلى تعيين وتعريف إحترام القوانين وتسيير القطاع العام ومحاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة ".[1]

ومع بداية التسعينات قام خبراء البنك الدولي بتطوير المفهوم ليصبح أكثر دقة،فعرفه من خلال الدراسة التي أجراها عام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية بأنه: " أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للدولة من أجل التنمية ".[2]

إذن فالحكم الراشد في نظر البنك الدولي يتطابق مع فكرة تطوير الإدارة، خاصة بعد خبراته التنموية في العالم الثالث.

2-تعريف المشاركين في المؤتمر الإقتصادي الوطني :

"هو التسيير الجيد للموارد في المجتمع سواء كانت المالية أو البشرية، إذن هي حركة تشاركيه تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة وخلق الثروة ولا يتم تطبيقها في الدولة فقط، وإنما على المجتمع كل ومختلف الفاعلين الإجتماعيين وخاصة السلوكيات والتربية والتكوين وكذلك الهياكل والتنظيم.[3]

3-تعريف المجلس الأوربي:

يتطرق إلى ما أسماه بالحكم الراشد الديمقراطي المحلي مركزا على متغير اللامركزية والتي تؤمن هامشا كبيرا من الاستقلالية للسلطات المحلية.[4]

ثانيا: التعريفات الأكاديمية :

و التي تقاطعت في كثير من الأحيان مع التعريفات التي قدمتها الهيئات الدولية.

1- تعريف كوفي عنان :

---

[1] مراد علة ومحمد مصطفى سالت، " الحوكمة والتنمية البشرية مواءمة وتواصل – مع الإشارة إلى حالة الجزائر –"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر 2008، ص 03.

[2] سلوى شعرواي جمعة، " مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع "، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، لبنان، العدد 249، 1999، ص 111.

[3] عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011-2012، ص7.

[4] فهمي خليفة الفهداوي، " الحكم الصالح خيار إستراتيجي للإدارة: نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة "، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العدد الثالث، المجلد الثامن، 2007، ص01.

"إن الحوكمة الجيدة لا يمكن فرضها من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية ولا يمكن خلقها بين عشية أو ضحاها إذن الحوكمة الجيدة هي من انجاز ونتيجة بحد ذاتها وبدونها – بدون دولة القانون، والإدارة الواضحة والتي يمكن التنبؤ بسياساتها والسلطة الشرعية واستجابة الإجراءات للطموحات فان كافة المبالغ المخصصة للتمويل أو للمعلومات لا يمكن إن تمهد الطريق للعالم ليصل إلى الرفاهية، فالوظيفة الأساسية للدولة كما يؤكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة ،هي الإعداد للبيئة المساعدة والمناسبة التي تمكن للإستثمار أن يتم، وللثروات أن تحقق وللأشخاص أن تزدهر، فالحوكمة الجيدة تتطلب قناعة ومشاركة المحكومين إضافة إلى الإندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم " [1]

2- تعريف جون فيليب ليسارش JEAN PHILIPE LESERCHE :

يرى هذا الباحث أن مفهوم الحكم الراشد هو من المفاهيم النادرة التي عرفت شهرة وانتشارا سريعا ومتزامنا في مجموع العلوم الاجتماعية، وهو من أندر المفاهيم التي أحدثت جدلا كبيرا ،في فترة قصيرة من الزمن حيث غزى لغة العديد من المناهج الخاصة بالعلوم الاجتماعية(العلوم السياسية، علم الاجتماع،العلاقات الدولية، الاقتصاد، الجغرافيا...) وفي نفس الوقت الخطاب السياسي، الإداري والاقتصادي.[2]

3- تعريف ماركو ،رنجيون و ثيبولت MARCO, RANGEON ET THIEBAULT :

" الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والتجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الإعتبار المساهمة في تشكيل السياسة ".[3]

التعريف الإجرائي للحوكمة – الحكم الرشيد –

بعد التمعن في مجموع التعاريف التي سبق تقديمها، نستطيع أن نخلص إلى أن الحكم الراشد هو نموذج لحكم الإدارة يعتمد على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والذي يقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ويهدف إلى تكريس جملة المعايير المحددة كالمشاركة،الشفافية،العدالة،ويهدف إلى تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة.

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية Gevernance – قضايا وتطبيقات –، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص17.

[2] ليلى جريدر، التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشد– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010–2011، ص48.

[3] عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص28.

المطلب الثالث: أسباب ظهور الحكم الراشد وخصائصه

أحاطت عملية تبني مفهوم الحكم الراشد مجموعة من الظروف دعت لفرضه في الواقع العملي ، وهو ما ترافق مع مساعي لتحديد مؤشرات لهذا المفهوم.

الفرع الأول: أسباب ظهور الحكم الراشد

هناك جملة من الأسباب التي ساهمت في بروز موضاعات الحكم الراشد وأسست لتبنيها كأسلوب للتسيير والإدارة .

1-الأسباب السياسية:

غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة، حيث إن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحكام والمحكومين، بل تتأسس على الموازنة بين الحقوق والواجبات، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن.

وكذا النمو الكبير للأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة، وترهلها وتقادمها،وازدياد العجز في الميزانيات وانخفاض الميزانية، حيث تستعمل الدولة كمكان لتقاسم وتوزيع المغانم على حساب الاقتصاد الوطني،مع عدم محاولة الأجهزة الحكومية التكيف مع المتطلبات المتغيرة والمتسارعة للمجتمعات المتقدمة.[1]

وإرجاع الصعوبات إلى مسالة التنمية في إفريقيا عامة إلى أزمة الحكم ،ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل: الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، إحترام حقوق الإنسان، تقليص دور الدولة، وخفض النفقات وتعزيز اللامركزية.[2]

عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع التأكيد على المساواة بين الجنسين مع تزايد دور المنظمات الغير حكومية على المستويين الدولي والوطني.[3]

2-الأسباب الاقتصادية:

---

[1] حسن كريم، مرجع سابق، ص49.

[2] رضوان بروسي، الدمقرطة و الحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات نوعية الحكم ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008-2009، ص122.

[3] قوي بوحنية، " دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والادارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر 2008، ص 02.

ظهور إهتمام كبير بانتقال الأنظمة التسلطية في القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط للإصلاح الإقتصادي والوصول إلى التنمية، إضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي، والمؤسساتي والاقتصادي.[1]

كما أن الإنتقال الإيديولوجي نحو الليبرالية الإقتصادية للسوق ولفردية أعلى كتحدي بالنسبة للدولة، إن فرض هذا التحول أعاد التعريف لدور الدولة في المجتمع بإعتبارها المؤسسة الوحيدة المكلفة بتنظيم القطاع الخاص والعام والنظر إلى القطاع الخاص كشريك وليس كالخصم.[2]

3- الأسباب الاجتماعية:

إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية،ولإهمال القضايا الاجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية ومشاكل قطاعي الصحة والتربية.

تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ،ويعطل فرص التنمية ويوطد استشراء الفساد على وجه الخصوص من أسس سوء الحكم من خلال قيام علاقة بين السلطة السياسية والثروة، وعدم قدرة الدول المتخلفة على التجاوب مع التطورات مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي نتيجة الانتشار الواسع للجهل والأمية مع الأخذ بعين الإعتبار الثورة الحضرية تتمثل في الإتجاه الواضح نحو حياة المدينة والهجرة من الريف والقرية إلى المدينة.[3]

---

[1] عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص 21.

[2] وردة بوغابة وعائشة أحلام أنور، دور المجتمع المدني في تفعيل الحكم الراشد المحلي - حالة الوطن العربي- ، مذكرة ليسانس في العلوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص33.

[3] بومدين طاشمة،" الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، العدد26، جوان 2010، ص39-40.

الفرع الثاني: معايير الحكم الراشد

يتميز كل مفهوم يتعلق بكل ظاهرة إنسانية بمجموعة من الدلالات التي يقاس عليها مدى إستتباب مضامين المفهوم، والحكم الراشد ليس إستثناءا بما يتميز به من مجموعة المؤشرات وهي كما يلي:

المشاركة: وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في إتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا تفي بالغرض بل لابد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على إتخاذها ليؤثر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة، وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة وإستشارتهم في شؤون الحياة العامة.

حكم القانون (سيادة القانون): يعني أن الجميع حكاما و مسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضامنة لها ولحريات الإنسان الطبيعية.

الشفافية: وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها.

إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الإعتماد عليها و تتلخص الشفافية بالمكونات التالية:

- الحصول على المعلومة.
- العلاقة السببية بين المعلومة و الموضوع المراد مراقبته.
- الدقة في الحصول على المعلومة.

-وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات المختلفة.

المحاسبة: تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم، وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم والهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية وحمايتها من العبث وبالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسؤولين نتيجة تصرفهم.

المساواة (العدالة): ترمز إلى ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة من أجل تحسين أوضاعهم وتحقيق ارتقائهم الاجتماعي، والمساواة تعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة دون تمييز، فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة.[1]

الفعالية: تعني توفر القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع وتقديم نتائج تستجيب وحاجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد.[2]

الرؤية الإستراتيجية: فحسب مفهوم الحكم الراشد، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشركة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.[3]

[1] عمراني كربوسة، " الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر 2008، ص 14.

[2] عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص31.

[3] عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص 32.

المبحث الثاني: الجماعات المحلية في الجزائر

يعتبر نظام الجماعات المحلية أسلوب معبر عن اللامركزية الإدارية، حيث يساهم في تقاسم أعباء التسيير والإدارة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، وهو نظام معمول به في عديد الدول ومنها الجزائر.

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية

1) تعريف الجماعات المحلية في الجزائر:

أ. **لغة:** تعرف الجماعات المحلية على أنها مجموعة سكان قسم واحد للإقليم، لها مصالح مشتركة تديرها أجهزة إدارية خاصة بها، ينشأها على هذا النحو الدستور أو القانون.[1]

ب. **إصطلاحا:** تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.[2]

2) البـــلديـة:

عرفها المشرع الجزائري بموجب المادة 01 من قانون 08/90 المؤرخ في 17 أفريل 1990 المتضمن قانون البلدية:" البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".[3]

أما في القانون 10/11 المؤرخ في 03 جويلية 2011 المتعلق بقانون البلدية :"البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ،وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون".[4]

---

[1] جيرار كورنو، ص 627.

[2] عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية – دراسة مقارنة – ، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص 17.

[3] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص149.

[4] «القانون رقم 11_10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتضمن قانون البلدية »، الجريدة الرسمية (ج.ج.د.ش) عدد :37 ، سنة : 2011 ، التاريخ: 03 يوليو، ص 07.

3) الولاية:

وعرفتها المادة الأولى من القانون 09/90 على أنها: "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي".[1]

أما في القانون 07/12 المؤرخ في 29 فيفري 2012 المتعلق بقانون الولاية فهي:" الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ".[2]

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الجماعات المحلية

الجماعات المحلية كأسلوب للتسيير المحلي في الجزائر، هذا ما أكسبها أهمية كبيرة حتمت تميز هذه الوحدات المحلية بخصائص لتكريس فعاليتها في مختلف المجالات.

الفرع الأول: مميزات الجماعات المحلية في الجزائر

تتميز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص، أهمها الإستقلال الإداري والإستقلال المالي.

1-الإستقلالية الإدارية:

هي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الإعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته المادة الأولى من قانون البلدية الجزائري 10/11.

فالإستقلال الإداري يعني أن تنشا أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة وتتمتع هذه الإستقلالية بعدة مزايا نذكر منها:

- تخفيض العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها .
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية .

[1] محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص183.

[2] «القانون رقم 12_07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، المتضمن قانون الولاية »، الجريدة الرسمية (ج.ج.د.ش)، عدد : 12، سنة: 2012، التاريخ: 29 فبراير، 08-09.

- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.[1]

2-الإستقلالية المالية:

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والإستقلال الإداري يوجب الإعتراف لها بخاصية الإستقلال المالي أو الذمة المالية وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الإختصاصات الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة.[2]

وينص قانون البلدية بأن:" يقوم المجلس الشعبي البلدي بإسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية".[3]

بالإضافة إلى ذلك فان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا يكون لذلك التأثير على مجرى نمو الإستقلال الإقتصادي.[4]

الفرع الثاني: أهمية الأخذ بنظام الجماعات المحلية

لنظام الجماعات المحلية – الإدارة المحلية – أهمية بالغة الدور سواء على المستوى المحلي، أو على مستوى الدولة ككل وذلك على عديد الأصعدة السياسية والاجتماعية والإدارية وفقا لما يلي:

1-الأهمية السياسية:

إن نظام الجماعات المحلية يساهم في إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية بما يؤدي إلى ترسيخ النهج الديمقراطي، إذ أن ممارسة الديمقراطية على الصعيد المحلي أو ما يسمى أحيانا بالديمقراطية المحلية هي المدرسة النموذجية لممارسة الديمقراطية على المستوى

[1] عمار عوابدي، مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاته في النظام الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 146- 147.

[2] خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، 1985، ص 09.

[3] المادة 60 من القانون 08/90 المتعلق بالبلدية.

[4] لخضر مزغاد، "الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07 ، فيفري 2005، ص 03.

الوطني (الديمقراطية السياسية)، وعليه فان تطبيق الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال نظام الإدارة المحلية يحقق مجموع من النتائج كما يلي:

- تربية الناخبين تربية سياسية عن طريق انتخاب أعضاء مجالسهم المحلية وتدريبهم على ممارسة العملية الديمقراطية وانتخاب ممثليهم في البرلمان.
- تدريب وتربية المرشحين سياسيا على تحمل المسؤولية على المستوى الوطني، فالعضو الذي يحقق نجاحا على المستوى الإقليمي غالبا ما يكون له دور بارزا يحقق له نجاحا في الانتخابات النيابية أو في المواقع القيادية العليا التي يشغلها.
- إشراك المواطنين في إدارة شؤون وحداتهم المحلية من خلا تمكينهم من إختيار ممثليهم في المجالس المحلية مما ينمي فيهم الشعور بالمسؤولية.
- تضييق الفجوة بين المواطنين والأنظمة الحاكمة، أي أن اللامركزية الإقليمية كفيلة بإزالة عوامل الشك والريبة من أذهان الأفراد تجاه الحكومات إلى يشعر بها الأفراد في ظل النظام المركزي، إذ أن الأشخاص الذين يتولون إدارة الشؤون المحلية هم من أبناء الوحدة المحلية ومنتخبون من قبل مواطني الوحدة المحلية ولذا فان قراراتهم تحضى بالقبول عادة من طرف مواطني الوحدة.
- يقوم نظام الجماعات المحلية – الإدارة المحلية – على مبدأ توزيع الإختصاصات الإدارية وعدم تركيزها في العاصمة ،مما يساهم في تقوية البناء السياسي للدولة وبالتالي إمكانية مواجهة الأزمات والمصاعب المختلفة التي قد تتعرض لها الدولة.[1]

2-الأهمية الاجتماعية:

- تسهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية، بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصادياً واجتماعيًا.
- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشئون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للوطن.
- إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدنية الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها التنظيمات الحديثة، كما أن الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على إحتياجاتهم واتساع رغباتهم وميولهم.[2]

---

[1] شهيناز ورشاني، مرجع سابق، ص 42.

[2] محمد محمود الطعامنة، " نظم الإدارة المحلية - المفهوم والفلسفة والأهداف- "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول حول نظم الادارة المحلية في العالم العربي، صلالة – سلطنة عمان، أيام 18-20 أغسطس 2003، ص 16.

3-الأهمية الاقتصادية:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات أملاك المجالس المحلية وممتلكاتها، مما يساهم في تخفيف الأعباء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.
- تأسيس مشروعات إقتصادية تلائم إحتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها،فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح أو إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.
- تنشيط الإقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الإقتصاد المحلي.[1]

4- الأهمية الإدارية:

- نظام الجماعات المحلية يؤدي إلى المرونة والتنوع في إستخدام أساليب الإدارة ،إذ يمكن لكل وحدة محلية إتباع أسلوب العمل الذي يتناسب مع واقعها وظروفها وحجمها وحاجات مواطنيها.
- نظام الجماعات المحلية يسهل عادة عملية الإصلاح الإداري، وذلك أن أجهزة الوحدات المحلية تكون محدودة وبسيطة بخلاف الأمر في الأجهزة المركزية.
- يساهم أسلوب الجماعات المحلية في التخفيف من أعباء السلطات المركزية، حيث تتولى المجالس المحلية إدارة الأنشطة المحلية بما يتيح الفرصة للسلطة المركزية للتفرغ للمسائل ذات الأهمية.

إذن فنظام الجماعات المحلية يجسد مبدأ التخصص وتقسيم العمل، الذي أصبح من أهم سمات الإدارة الحديثة وتثبت فعاليته في رفع كفاءة الجهاز الإداري وتحسين قدراته لمواجهة مختلف المتغيرات والمستجدات.[2]

[1] شهيناز ورشاني، مرجع سابق، ص 42.
[2] شهيناز ورشاني، مرجع سابق، ص 41.

المبحث الثالث: مفهوم الحوكمة المحلية

تهدف الحكامة المحلية إلى تفعيل دور الجماعات المحلية من خلال هيكلة الإدارة التي يجب أن تتوفر على تنظيم محكم ونظام معلوماتي وآليات تدبير حديثة، بالإضافة إلى تأهيل الموارد البشرية، وذلك من خلال برمجة عدة ورش تهم آليات التوظيف لتمكين الجماعات من جلب أحسن الكفاءات، بالإضافة إلى إعتماد آليات التحفيز والتكوين وكذا التأطير الإداري المستمر للموارد البشرية، وذلك بإيلاء عناية خاصة للطاقم والأطر التي ستتولى المسؤولية في المناصب العليا في تدبير وإدارة الجماعة، وكل هذا في ظل جو من الشفافية والمساءلة والمشاركة.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة المحلية

برز مفهوم الحكم الراشد عام 1989 كما سبق الإشارة له، خاصة من طرف البنك الدولي من خلال إحداث التغيير الذي طرا في طبيعة ودور الحكومة من جهة، وتطور علم الإدارة العامة من جهة أخرى فعلى المستوى العملي لم تعد الدولة الفاعل الرئيسي في عملية وتنفيذ السياسة العامة بل ظهرت فواعل أخرى تمثلت في المنظمات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، أما من الجانب الأكاديمي فقد ظهرت محاولات للاستفادة من أساليب إدارة الأعمال والإدارة العامة، كما برزت مجموعة من القيم الجديدة (التمكين والتركيز على النتائج) محل مجموعة من القيم القديمة (الأقدمية والتدرج الوظيفي).

وكمحصلة لذلك حدث الإنتقال من نظام محلي تسيطر فيه المجالس المحلية(localgoverment) إلى نظام محلي يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية (local governance).[1]

أما فيما يخص التعريف فهناك مجموعة من التعاريف للحوكمة المحلية أو الحكم الراشد المحلي نذكر منها :

[1] صافية بومصباح ورانية تناح،" جاهزية الإدارات المحلية لإعتماد الحوكمة الالكترونية– دراسة ميدانية في مقر ولاية برج بوعريريج–"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية LERDR جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج الموسوم بعنوان: الحوكمة والتنمية المحلية يومي 08/07 ديسمبر 2015، ص 4.

- تعريف لندل أند landell and: فيعرف الحكم الراشد المحلي بأنه عبارة عن إستخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة غلى المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

- ويمثل الحكم الراشد المحلي الإطار المنظم والمعبر عن احتياجات وتطلعات السكان، وفي هذا التوجه وضع كل من "بيير كلام "و"اندريه تالمان " ستة مباديء أساسية يسترشد بها لعمل الحكومة، خاصة، ما تعلق بإجراء حوار حقيقي مع سكان الأحياء:[1]

- معرفة الآليات التي تعمل داخل تلك الأحياء والتعرف عليها.

- تقدير أوضاع السكان.

- البحث عن أشكال ملائمة لتصورات السكان زيادة إلى التمثيل الديمقراطي.

- تحويل العمل الحكومي كي يصبح أكثر عمومي واقل قطاعية.

- إخضاع الأنماط الحكومية للأنماط الإجتماعية.

- تصور ملائم لإمكانيات واهتمامات السكان.

- أما شارليك charlick فيرى بأن الحوكمة المحلية:" الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة،كقواعد مشروعة بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي". [2]

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحكم الراشد المحلي على النحو التالي:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون .

- لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي .

---

[1] وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2009، ص 46.

[2] حسن العلواني، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم الحكم المحلي الرشيد ، في الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص 80.

- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي .
- تهيئة الظروف التي من شانها خصخصة الاقتصاد المحلي.[1]

المطلب الثاني: فواعل الحوكمة المحلية

الحوكمة المحلية ترتكز على مجموعة من العناصر والتي إرتبطت إرتباطا وثيقا بهذا المفهوم وهي المجتمع المدني والقطاع الخاص كفاعلين غير رسميين والدولة كفاعل رسمي.

الفرع الأول: الحكومة

يأخذ مفهوم الحكومة معان متعددة فقد تعني مختلف الهيئات الحاكمة في الدولة أي أجهزة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وقد ينصرف هذا المعنى للدلالة على العلاقة بينهما وقد يعني السلطة التنفيذية دون غيرها وهذا هو الإستخدام المتخصص لمصطلح الحكومة، وهناك معنى آخر لهذا المفهوم ينصرف إلى الأسلوب والطريقة التي تمارس بها مختلف السلطات الحاكمة في الدولة سلطتها ويتم من خلال الحكم، وهذا المعنى الأخير تتبناه كثير من المصادر فمثلا يعرف قاموس(oxfordالمصغر) الحكومة على أنها شكل أو أسلوب لتنظيم الدولة.[2]

وعليه تهتم الحكومة بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء كما تعمل على على الإهتمام بالخدمات العامة وتقديم الخدمات للمواطنين وتهيئة البيئة المساعدة على التنمية.

فالحكومة من خلال القيام بصياغة سياستها العامة وتنظيم شؤونها وممارسة الضبط السياسي والقيام بتنفيذ الوظائف العامة إنما تستهدف الإستجابة لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم ،لكن الحكومات من خلا ل قيامها بالوظائف المنوطة بها تواجه تحديات عدة منها:

- القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة والمسايرة لمتطلبات السوق.
- المواطن الذي يحتاج إلى مزيد من الاستجابة من قبل الحكومة لاحتياجاته.

[1] صافية بومصباح ورانية تناح، مرجع سابق، ص 4.
[2] حليمة بومزبر، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009 /2010، ص 68.

- الضغوط العالمية من قبل القوى العظمى والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه وتتحدى كيان وطبيعة الدولة.[1]

لذلك فعلى الحكومات التي تطور إستراتيجيات وسياسيات مع هذه التحديات وذلك من خلال صياغة أجندة وهي:

- الحكومة كصانع سياسة: ويشمل هذا الدور توفير سياسات منسجمة وفعالة من خلال تحسين عملية إتخاذ القرارات وعملية وضع القواعد والإجراءات الحكومية بانسياب المعلومات ذات العلاقة بالسياسات وتقييمها.
- الحكومة كممكن: ويعني ذلك وضع الإطار العام بهدف تقديم خدمات ومنتجات القطاع العام وتحسين إختيارات المستهلك وجودة الخدمات، إدخال المنافسة وترويج إستعمال الموارد بكفاءة وفعالية.
- الحكومة كمصلح: تقوم الحكومة بتدبير كافة عمليات الإصلاح وتقييم التجارب في عمليات الإصلاح وهكذا فان الحكومة ضمن منظومة الحوكمة معنية أساسا بخلق المحيط السياسي والقانوني المشجع على استدامة دورها.[2]

الفرع الثاني: المجتمع المدني

يلعب المجتمع المدني دورا محوريا في التأسيس للحوكمة بوصفه مجالا تتفاعل فيه مختلف الديناميات خلال إطار الدولة المؤسسي، ولا يمكن فهم ما يقوم به المجتمع المدني من أدوار دون التعرض لبعض التعاريف التي جاءت لتحديد هذا المفهوم حيث يعرف بأنه مجال شبكات العمل التطوعية والجمعيات غير الرسمية التي يدير فيها الأفراد الكثير من مجالات حياتهم،[3]

ويعرفه لاري دايموند (larry diamond) بأنه "حيز لحياة إجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي والإستغلال".[4]

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص 46.

[2] صالح زياني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وتطبيقات وإشكالات ، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، الجزائر، 2010، ص 34-35.

[3] حليمة بومزبر، مرجع سابق، ص 48.

[4] صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 35.

ورغم تعدد التعريفات إلا أن هذا المفهوم يقوم على أربعة عناصر :

فكرة التطوعية – فكرة الاستغلال – المؤسسية الارتباط بمنظومة من المفاهيم حقوق الإنسان مثل المواطنة – المشاركة الشرعية.[1]

وعموما تستهدف منظمات المجتمع المدني رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة وتقوم بممارسة التطوير والإصلاح المستمر كما تعمل على إشراك الأفراد في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة،[2] لذا نجد منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن إستخدامها وفق الآليات التالية:

- التأثير على السياسية من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
- مساعدة الحكومة، عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.[3]

إن التركيز على مؤسسات المجتمع المدني كقاطرة وركن أساسي في منظومة الحوكمة يعود لكون أن المجتمع المدني ينازع الدولة ليس فقط في احتكار السياسة بل وتولي بعضا من مهامها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتنموية التي تخلت عنها. [4]

الفرع الثالث: القطاع الخاص

على الرغم من إعتبار الدولة قوة كبرى في تحقيق التنمية إلا أنها ليست القوة الوحيدة، لذلك لجأت الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية تتعلق أساسا بخوصصة المؤسسات العامة وفتح

[1] حليمة بومزبر، مرجع سابق، ص 73.

[2] صالح زياني، مراد بن سعيد، ص 37.

[3] عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص 42.

[4] صالح زياني ومراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 38.

المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين حيث أصبحت هذه الأخيرة فاعلا أساسيا في الحياة الاقتصادية وشريكا كاملا في جهود التنمية، فالبحث عن الكفاية في الخدمة العمومية تؤدي في اغلب الأحيان إلى نداءات بتشجيع المشاريع الخاصة بحجة إن القطاع الخاص أكثر فعالية من الحكومة، إن إنشاء وتطوير القطاع الخاص الحر التنافسي يؤثر إيجابا ويولد فرص أكثر لعملية خلق الوظائف التي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة فالقطاع الخاص هو المصدر الرئيسي لفرص العمالة المنتجة .[1]

وتعتمد فلسفة الحوكمة فيما يتعلق ببناء قدرات القطاع الخاص على مجموعة من الخطوات أبرزها:

- خلق البيئة الإقتصادية الكلية المستمرة .
- تستقطب الإستثمارات وتساعد على نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.
- التحفيز لتنمية الموارد البشرية.
- المحافظة على البيئة والموارد البشرية.[2]

الشكل رقم 01: نموذج نظري لتفاعل عناصر الحوكمة المحلية.[3]

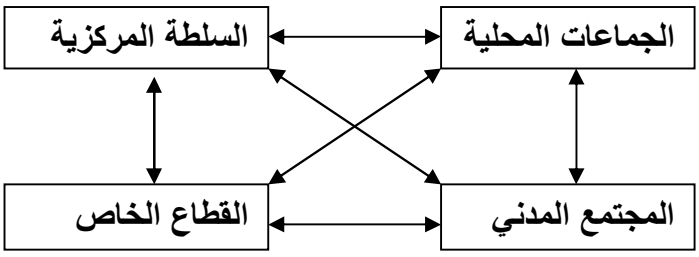

فواعل الحوكمة المحلية الجيدة

[1] عبد القادر حسين، مرجع سابق،39.
[2] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص 48.
[3] من إعداد الطالب، نموذج نظري لتفاعل عناصر الحوكمة المحلية .

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر موضوع الحكم الراشد من المواضيع الحديثة التي تشغل إهتمام الكثير من رجال الفكر والسياسة وكذا المنظمات الدولية.

يمكن القول أن مصطلح الحكم الراشد رغم مرونته وتعدد معانيه التي يحملها إلا أنه في الأخير يعبر بشكل عام عن حسن إستخدام الموارد بما يخدم المصلحة العامة ويستجيب لاحتياجات التنمية والأجيال حاضرا ومستقبلا، كما يقوم الحكم الراشد على أساس المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني وعدم الاكتفاء فقط بعمل الحكومة.

إن تبني نظام الإدارة اللامركزية من طرف الدول المختلفة جاء لتخفيف العبء على الأجهزة المركزية التي تعاظم دورها واتسع نشاطها، وكذا بسبب إختلاف مناطق الدولة الواحد في العامل الجغرافي والسكاني والاجتماعي، فالسلطة المركزية كلما استعانت بالجماعات المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على ديمقراطية النظام.

ولكي تكون الجماعات المحلية أكثر نجاحا يجب تفعيل ما يسمى بالحكم الراشد المحلي

(الحوكمة المحلية) فيها وهذا بإتباع أساليبه التي تسهم في تحقيق مخرجات ومدخلات ذات جودة عالية، بإحترام معايير وآليات تظهر فعاليات الجماعات المحلية في أقاليمها.

من هنا تأتي الحوكمة المحلية بآليات عملها وفق مميزات وخصائص من الشفافية والمساءلة وتأكيد الديمقراطية والعدالة وتحقيق دولة القانون، وفق معايير الكفاية والفعالية بالتركيز على المواطنين في تحقيق النتائج التي يريدونها.

الفصل الثاني: واقع الحوكمة المحلية في الجزائر

المبحث الأول: مضامين الحكم الراشد في قانوني البلدية 10/11 والولاية 07/12

المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني الجزائري في تفعيل الحكم الراشد

المبحث الثالث: مشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية

الفصل الثاني: واقع الحوكمة المحلية في الجزائر

كما تم توضيحه في السابق، فإن التغيير الأكثر أهمية في الإنتقال من منظومة الحكم المحلي و اللامركزية الإدارية إلى نسق الحوكمة المحلية الأكثر تعقيدا، يتمثل في ظهور فواعل جديدة تجسدها عناصر الحوكمة المحلية التي تعبر عن المقاربة التشاركية، و تتمثل عناصر الحوكمة المحلية في كل من الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني، فالحكومة تهيئ البيئة القانونية والسياسية لممارسته، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل و تحقيق الدخل لأفراد المجتمع لتهيئة البيئة الإقتصادية الملائمة، أما المجتمع المدني فيهيئ التفاعل السياسي و الإجتماعي بتسخير الجماعات و الأفراد للمشاركة الفعالة في الأنشطة الإقتصادية، السياسية والإجتماعية، و محور الحوكمة المحلية هو تعزيز التفاعل البناء و الإيجابي بين هذه الفواعل الثلاث لأن كل فاعل يمثل دعامة من دعائم الحوكمة المحلية.

المبحث الأول: مضامين الحكم الراشد في قانوني البلدية 10/11 والولاية 07/12

تعتبر المنظومة التشريعية في أي بلد كان هي المؤشر الأول لتقصي مدى الاهتمام بتبني مبادئ الحكم الراشد ، وبما أن موضوع الدراسة الحوكمة المحلية في الجزائر وهذا ما يلزم قراءة قانونية لنصوص الجماعات المحلية للبحث في مدى عناية المشرع بمفاهيم الحوكمة المحلية ومن أهمها الشفافية والمشاركة.

المطلب الأول: مؤشرات الحوكمة المحلية في قانون البلدية 10/11

حمل القانون 10/11 المتعلق بالبلدية جملة من مؤشرات الحكامة المحلية وهذا في إطار الإصلاح العام للجماعات المحلية وكذا فتح المجال للمواطن في المشاركة لتسيير هذه الوحدة الإدارية والاطلاع أكثر على الوضع الحقيقي لها، وهذا من خلال جملة من المواد المحددة ضمن هذا القانون.

الفرع الأول: مؤشر المشاركة في قانون البلدية 10/11

يقصد بمؤشر المشاركة أن يكون للناس دور فعال في إدارة شؤون مجتمعهم وهو ما يقتضي أن تتاح لكل الناس فرص كافية ومتساوية لعرض قضاياهم والتعبير عن مصالحهم وإعلان رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة، كما تتاح لهم فرص حقيقية للتأثير في عملية صنع القرار.[1]

ويمثل مبدأ المشاركة أحد أهم مؤشرات الحكم الراشد المحلي لما له من إرتباط بجملة مبادئ أخرى تتعلق بممارسة الحقوق والحريات العامة وإرساء النظام الديمقراطي وممارسة المواطنة كما أن له علاقة بمؤشر الشفافية والفعالية.[2]

وحرص المشرع الجزائري من خلال وضعه لقانون البلدية لسنة 2011 حسب المبررات التي ساقها إلى ضم البلدية إلى قائمة الفاعلين في إدارة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة، ومنح في مواده الأولى وضعا خاصا للبلدية مما يؤهلها كي تكون النواة الأولى لتمثيل الدولة على المستوى المحلي ونص المشرع صراحة على ضرورة التأسيس للديمقراطية التشاركية بإعتبار البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري، ويلزم المشرع المنتخبين بإبلاغ المواطنين واستشارتهم عبر ممثليهم في منظمات المجتمع المدني في كل الخيارات ذات الأولوية لاسيما في مجال تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا من خلال تخصيص الباب الثالث من القانون 10/11 تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.

وفي سياق تجسيد مبدأ الممارسة الديمقراطية والتسيير الجواري حيث تلتزم المجالس المحلية بالسهر على تطوير ومباشرة الإستشارة والإتصال مع الحركة الجمعوية والشخصيات المعروفة بحكمتها وسمعتها الطيبة لتحديد الطلبات الإجتماعية.[3]

---

[1] ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص 46.

[2] عمار بوضياف، شرح قانون الولاية - القانون 12-07 مؤرخ في 12 فبراير سنة 2012 - ، جسور للنشر، الجزائر، 2012، ص 113.

[3] ع يونسي، "إستقرار المجالس المنتخبة وحماية مصالح المواطنين" :

أنظر الموقع الالكتروني : [http://www.djazairess.com/elmassa/25950]

تم تصفح الموقع يوم : 2017/03/22

ونصت المادة 26 من ذات القانون أن جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بالمداولة، وهذا يعني مشاركة المواطنين بالحضور والاطلاع عن كثب على مداولات المجلس الشعبي البلدي.

الفرع الثاني: مؤشر الشفافية في قانون البلدية 10/11

ترتكز الشفافية على تدفق المعلومات بحيث تكون في متناول المعنيين بها ولضمان تحقيق الشفافية يجب أن تنشر المعلومات بعلنية ودورية من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة، بحيث تكون الأفعال والقرارات في بعض الأحيان مفتوحة للفحص من طرف إدارات أخرى معروفة كالبرلمان والمجتمع المدني وأحيانا حتى المؤسسات الخارجية.[1]

وللشفافية مكانة بارزة في القانون الجديد بحيث أن المادة 22 فرضت لصق مشروع جدول أعمال الإجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور، وجاء في المادة 26 أن جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة، كما نصت المادة 30 على أن تعلق المداولات باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور.

وإعترفت المادة 14 من نفس القانون أنه يمكن لكل شخص الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية كما يمكن لأي شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية.

ويعلن للعموم عن طريق الإلصاق محضر تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية والملحقات الإدارية والمندوبيات البلدية حسب نص المادة 66 من نفس القانون، كما نصت المادة 73 في الفقرة الثالثة منها أنه يتم إلصاق المداولة المتضمنة تثبيت استقالة رئيس المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية.

[1] علة مراد و سالت محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 4.

وتلصق المداولة المتضمنة إثبات تخلي رئيس المجلس الشعبي البلدي عن المنصب بمقر البلدية،[1] ويبقى نظام المداولات على مستوى المجالس البلدية الشعبية احد أفضل أنواع ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي إذ يلتقي أعضاء المجلس الشعبي البلدي لممارسة القيادة الجماعية أي الصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس السكان المحليين حقهم في التسيير والسهر على شؤونهم ورعاية مصالحهم، فيعالج أعضاء المجلس الشعبي البلدي المشاريع المعروضة عليهم وبالتالي فهي محاولة لكسر جدار الإنفراد بالسلطة وللتعبير عن الشفافية واللامركزية في إتخاذ القرار المحلي.

المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة المحلية في قانون الولاية 07/12

جاء القانون 07/12 المتعلق بالولاية لسنة 2012 بمجموعة من المؤشرات الدالة على تكريس الحكامة المحلية وعلى وجه الخصوص مبدأ المشاركة والشفافية في مجموعة من المواد القانونية التي تضمنها هذا القانون، وهذا سعيا من المشرع لتجسيد الحكم الراشد في تسيير الولاية على إعتبار أنها شكلا من أشكال اللامركزية في النظام الإداري الجزائري.

الفرع الأول: مؤشر المشاركة في قانون الولاية 07/12

طبقا للمادة الأولى من قانون الولاية 07/12 والذي جاء فيها شعار الولاية وهو "بالشعب وللشعب" وهذا يعني فتح سبل المشاركة للمواطنين في تسيير الشؤون العامة على المستوى الولائي وهذا عن طريق المجلس الولائي المنتخب.[2]

ووفقا لهذا الشعار أصبح من حق المواطنين المشاركة والتي تعد من خصائص الحكم الراشد المحلي لكن يبقى هذا الشعار مبهما فالمادة الأولى اتضح من خلالها فتح سبل المشاركة للمواطنين لكن لم تبين الآليات القانونية لهذه المشاركة، وهذا ما يجعل هذا الشعار مجرد حبر على ورق.

وطبقا للمادة 27 من ذات القانون والتي نصت على أن "يتولى رئيس الجلسة ضبط الجلسة ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس يخل بحسن سير هذه المناقشات "، فهذا

[1] أنظر المواد 14 ، 22 ، 26 ، 30 ، 66 ، 73 ،74 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية.

[2] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 242.

يعني أنه للمواطن الحق في حضور جلسات المجلس الشعبي الولائي وهذا دليل صريح على مشاركة المواطنين والإطلاع على أعمال المجلس، حتى إذا لم يكن لهم الحق في التدخل فلهم الحق في المشاركة عن طريق الحضور، وهي آلية من آليات الحكامة المحلية.

جاء في نص المادة 36 "يمكن للجان المجلس الشعبي الولائي دعوة كل شخص من شانه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته " وهذا يدل على مشاركة الأفراد ذووا الخبرة والكفاءة للجان المجلس الشعبي الولائي وعدم انفراد هذه الأخيرة باتخاذ القرارات.

ونصت المادة 131 من قانون الولاية الجديد انه "يمكن للولاية اللجوء إلى توظيف خبراء ومختصين عن طريق التعاقد" وهو ما يبرز فتح باب المشاركة ولو لفئة معينة من المواطنين في إبداء رأيها داخل الولاية والمشاركة بقرارات قد تعود بالنفع على كافة المواطنين المحليين.

الفرع الثاني: مؤشر الشفافية في قانون الولاية الجديد 07/12

إحتل مبدأ الشفافية مكانة متميزة في قانون الولاية الجديد فالمادة 18 فرضت لصق جدول أعمال المجلس الشعبي الولائي فور إعداد عند مدخل قاعة مداولات المجلس وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور وفي الموقع الالكتروني للولاية وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها.

وفرضت المادة 26 من قانون الولاية أنه تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية، وإعترفت المادة 27 لرئيس المجلس الشعبي الولائي بطرد أي شخص غير عضو بالمجلس يخل بحسن سير المناقشات بعد إعذراه، وهذا يجسد مبدأ الشفافية حيث أنه يمكن للسلطة الشعبية مراقبة عمل هيئة المداولة على المستوى الولائي.

كما فرضت المادة 31 من ذات القانون لصق مستخلص مداولة المجلس الشعبي الولائي المصادق عليها بصفة نهائية في الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور وبمقرات الولاية والبلديات وبكل وسيلة إعلام أخرى، وهذا ما يدل على شفافية عمل المجلس الشعبي الولائي.

وأجازت المادة 32 من القانون الحالي للولاية انه لكل شخص حق الإطلاع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي وان يحصل على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته.

كما نصت المادة 37 على إمكانية توجيه سؤال كتابي من طرف أي عضو من أعضاء المجلس الشعبي الولائي لأي مدير أو مسؤول من مديري أو مسؤولي المصالح أو المديريات غير الممركزة للدولة ويجب عليهم الإجابة كتابة على أي سؤال خلال 15 يوما، وتعد المساءلة من طرف أعضاء المجلس الشعبي الولائي دليل على شفافية عمل مديري ومسؤولي المصالح كما تفتح باب المراقبة على هذه الأخيرة، وبخصوص انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي ألزمت المادة 60 المكتب المؤقت أن يلصق محضر النتائج النهائية لإنتخاب ر.م.ش.و في مقر الولاية والبلديات والملحقات الإدارية والمندوبيات البلدية .[1]

وهو ما يجسد مبدأ الشفافية ضمن القانون 07/12 المتعلق بالولاية.

المبحث الثاني : واقع المجتمع المدني الجزائري في تفعيل الحكم الراشد

تكمن أهمية البحث في موضوع المجتمع المدني في عوامل عديدة، أهمها تزايد الحديث عن هذا الموضوع خصوصا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وما بعدها، حتى أصبح مصطلح شائع في دراسات الباحثين والأكاديميين، كما أن المفهوم إرتبط إرتباطا وثيقا بمفهوم الحكم الراشد، حتى أضحى الحديث وكأنه لا يكتمل دون الحديث عن الآخر، يكتسي المجتمع المدني أهمية كبيرة في التنمية والتحديث وتعزيز وترقية مفهوم الحكم الرشيد، من خلال العمل التكاملي بينه وبين الحكم المحلي من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

يعد مصطلح المجتمع المدني من المصطلحات الأكثر تداولا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي، السياسي والاجتماعي، محليا ودوليا نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه إلى جانب الدولة في بناء المجتمع ومؤسساتها، ونظرا للأهمية التي يحظى بها المجتمع المدني، وضعت جملة من التعاريف أهمها:

نسرد ثلاث تعريفات تحيط بالمضمون العام للمصطلح:

[1] أنظر المواد 18 ، 26 ، 27 ، 32 ، 37 ، 60 من القانون 07/12 المتعلق بالولاية.

المجتمع المدني هو: "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال : الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية"[1]

وفي تعريف آخر هو:"مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الإجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، وبين الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى".[2]

يعرفه الأستاذ ريموند هينبوش أنه " شبكة الاتحادات الطوعية والتكوين والتي تبدو مستقلة في الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على إحتواء الإنقسامات الإجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها".[3]

المطلب الثاني: نشأة المجتمع المدني في الجزائر

عرفت الجزائر مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، حيث بدأ الحديث عن مفهوم المجتمع المدني في الوقت الذي كان يشهد فيه النظام السياسي الجزائري أزمة في قاعدته السياسية، ومدى شرعية مؤسساته السياسية وتسييرها من قبل فاعل وحيد هو الدولة وتسييرها للنظام الاقتصادي والاجتماعي، في هذه الحالة لم يكن من الغريب إرتباط مفهوم المجتمع المدني بالحديث عن عمليات الإنتقال التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها إبتداءا من النصف الثاني من الثمانينات وهو ما جعل مفهوم المجتمع المدني في الجزائر يعبر عن مفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا وقد دعم النظام السياسي الجزائري المجتمع المدني من خلال إستعانته بوسائل الإعلام للترويج له اجتماعيا بغية إشراكه في عملية التسيير وتوسيعا بذلك لقاعدة السلطة ومساعدتها على الخروج من

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم ، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي – قضايا وإشكاليات – "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 22.

[2] هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية **1989 – 1999**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 31.

[3] نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009–2010، ص40–41.

الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي،[1] القائم من خلال فرض خطاب سياسي جديد وإشراك فاعلين إجتماعيين جدد كقاعدة اجتماعية جديدة وهو ما تجسد لاحقا في العلاقات الوطيدة التي تملكها مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات مع الجهاز الإداري والتنفيذي والتي تبرز أكثر في المحطات السياسية كالانتخابات السياسية.

لقد كان من مظاهر إهتمام الجزائر بالمجتمع المدني هو وضعها الإطار الدستوري والقانوني الجديد بعد أحداث أكتوبر 1988، تم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن آرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية وهذا بعد المصادقة على الدستور الجديد لسنة 1989، كما أن الدستور الجزائري في فصله الرابع المتضمن الحقوق والحريات ينص في مادته 33 على الحق في الدفاع الفردي وعن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعلى إن الحريات الفردية والجماعية مضمونة وتبرز هذه الحقوق أكثر في نص المادة 41 والتي تنص على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن كما يدرج الدستور مادة خاصة للتمييز بين الحزب والجمعية وهي المادة 42 المتصلة بالحق في إنشاء أحزاب تنص:" حق إنشاء أحزاب سياسية حق معترف به ومضمون ".

رغم أن الإطار القانوني الجديد الذي نتج عن أحداث أكتوبر 1988 الذي فتح المجال واسعا للجزائريين في تكوين الأحزاب، النقابات، الجمعيات إلا أن مفهوم المجتمع المدني في الجزائر قد ارتبط أكثر بالجمعيات التي أطرت هذا الفضاء الجديد بكل التنوع الذي عرفته إهتماماتها.[2]

المطلب الثالث: تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر

إن أبرز تنظيمات المجتمع المدني الموجودة في الجزائر هي تنظيمات نقابية، الجمعيات ووسائل الإعلام.

الفرع الأول: التنظيمات النقابية

[1] عبد الناصر جابي، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق"، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، عدد 15، فيفري 2007، ص6.

[2] عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 9.

تمثل التنظيمات النقابية أهم مكونات المجتمع المدني وأقواها في الجزائر، لذا خصصت لها الجزائر في دساتيرها الحماية القانونية بدا من دستوري 1963 و 1976، التي جسدت فيها الحركة النقابية العمل السياسي مما جعل التهميش والإقصاء واستخدامهما من قبل السلطة هو المميز من قبل المنظمة النقابية.[1]

وفيما بعد جاء دستور 1989 الذي منح الحرية للتنظيمات النقابية واستقلاليتها عن أي وصاية سياسية أو سيطرة حزبية وهذا استنادا إلى القانون رقم 01/88 المؤرخ في 16 جانفي 1988 الخاص باستقلالية المؤسسات.

ثم جاء دستور 1996 الذي ينص على أن "الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين" ، وهذا في المادة 56 منه، وبفضل الحماية القانونية التي خصصتها الجزائر للحركة النقابية أدى هذا لظهور العديد من التنظيمات النقابية: نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين، والتي تأسست عام 1956 وهي النقابة الرئيسية في البلاد وتضم 10 قطاعات مهنية وطنية : قطاع المعلمين، قطاع الصحة، الأمن، النقل الأغذية والتجارة وعمال السياحة، عمال المالية قطاع عمال تجارة المباني، قطاع الصناعات الثقيلة والخفيفة، قطاع الطاقة والبيتروكيميائيات، قطاع المعلومات والتدريب والثقافة، قطاع الاتصالات الإلكترونية.[2]

من أهداف هذه النقابة:

- الدفاع المصالح العليا للبلاد.
- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال ،كما جاء ذلك في المادة 4 الفقرة الأولى والثانية من القانون الأساسي للاتحاد الذي تم إعادة صياغته في المؤتمر الوطني التاسع أيام 27-30 ديسمبر 1994.[3]

الفرع الثاني: التنظيمات المهنية

[1] نادية خلفة، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية : دراسة تحليلية قانونية، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2002-2003، ص 129.

[2] أيمن إبراهيم الدسوقي، " المجتمع المدني في الجزائر: الحقرة، الحصار، الفتنة "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 259، سبتمبر 2000، ص 64.

[3] نادية خلفة، مرجع سابق، ص 129-130.

هناك العديد من نقابات في الجزائر، أهمها : نقابة الصحافيين والمهندسين، الأطباء، المحامين، الصيادلة والقضاة....الخ وتعتبر النقابات المهنية، بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان من أنشط التنظيمات المدنية في الجزائر في وقتنا الحالي، والسبب في ذلك أنها تحصل مكاسب على مكاسب تشبه تلك التي تحصل عليها الإتحادات، بالإضافة إلى كونها تتمتع بمستوى عالي من التعليم والوعي السياسي، كما أنها نقابات مهنية تتمتع بالاستقلالية النسبية في مواردها المالية مما جعلها تحتل مكانة كبيرة في حركة المجتمع المدني الجزائري ،كما أن هناك سبب آخر يساعد النقابات المهنية على حصولها على الدعم الاجتماعي والمعنوي متمثلا في دورها الفعال في المؤسسات الإنتاجية والخدماتية ،بما في ذلك المؤسسات التي تديرها الدولة فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخب الحاكمة.[1]

لكن الحركة النقابية في الجزائر تعتريها العديد من الصعوبات تتمثل في:

- الهشاشة والضعف اللذان يميزان الإقتصاد وهياكله بصفة لا تسمح بظهور كوادر بشرية واعية تسعى للتنظيم والتكتل.
- غياب ديمقراطية حقيقية بسبب طبيعة النظام الجزائري الذي لا يحترم الحريات الأساسية الفردية والجماعية: حرية الإختيار حرية الإضرابات، حرية المظاهرات ...الخ.[2]

العمل النقابي التعددي لا زال غير معترف به في الجزائر رغم دستوريته وقانونيته، كما أن جودة النقابات والتنظيمات في الجزائر تظل محكومة ومشروطة في عملها بواقع سياسي وثقافي واجتماعي لا يسمح لها بالقيام بالدور الأمثل في تأسيس مجتمع مدني حقيقي حيث نجد أن هناك مشكلات تنظيمية تعترضها أبرزها: غياب التواصل بين الأعضاء وغياب الديمقراطية داخل التنظيم وعدم القدرة على التعبئة.[3]

الفرع الثالث: الجمعيات

تولى للجمعيات أولوية كبيرة لحرية تكوينها، حيث تشكل الجمعيات اليوم بعد الأحزاب السياسية إحدى القواعد الهامة والفاعلة والمحركة، التي لا يمكن تجاهلها أو الإنقاص من

---

[1] أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 65-66.

[2] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 104-105.

[3] عبد الناصر جابي، الجزائر : الدولة والنخب، منشورات الشهاب، الجزائر، 2008، ص 27.

قيمتها، وقد إرتفع عددها خلا النصف الثاني من التسعينات 90-95 الى 595 جمعية وطنية أي ما نسبته 77 بالمئة من المجموع العام وقد تم تكوين نصف هذا العدد أي 288 جمعية في السنتين الأولتين 1990 و 1991 من التسعينات، نظرا للفراغ الكبير الذي كان يسود مجال الجمعيات من جهة ومن جهة ثانية لرغبة المواطنين خصوصا بعد أحداث أكتوبر 1988، في التكفل بأنفسهم وبشؤون المجتمع والمشاركة في حل المشاكل المطروحة، عن طريق تنظيمات حرة ومستقلة عن أجهزة الدولة.[1]

إلا أن عدد الجمعيات بالجزائر سرعان ما انخفض خصوصا في النصف الثاني من التسعينات وذلك راجع للأسباب التالية:[2]

- عدم تمكن العديد من الجمعيات التي تأسست من قبل، من ملئ جزء هام من الفراغ خاصة في بعض الميادين مثل: ميدان الجمعيات المهنية والرياضية والثقافية .
- تراكم في تجربة المجتمع المدني فيما يخص إحداث جمعيات حيث أثبتت التجارب أن تأسيس جمعية يستدعي تحضير جاد وتوفير الشروط المادية لانجازها وإلا سيكون مصيرها الزوال.

الفرع الرابع: الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية من أقوى منظمات المجتمع المدني وأكثرها نفوذا وتأثيرا في المجتمع، وإذا ما تحدثنا عن الأحزاب السياسية في الجزائر نجد أنها منذ سنة 1989 حتى يومنا هذا تكشف عن وجود حوالي أكثر من 28 حزبا سياسيا تتبلور جميعها في إطار ثلاثة أجنحة أساسية وهي: أحزاب التيار الوطني، الأحزاب الإسلامية، أحزاب التيار الديمقراطي،[3] بالإضافة إلى وجود أحزاب صغيرة يطلق عليها اسم الأحزاب المجهرية.

يمكن القول بأن التجربة الحزبية في الجزائرية تتميز بما يلي:

---

[1] محمود بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 17، جوان 2002، ص 141.

[2] محمود بوسنة، مرجع سابق، ص 146.

[3] إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2002، ص 306.

- حداثة نشأة معظم الأحزاب السياسية في الجزائر مقارنة بالأحزاب السياسية بالديمقراطيات الغربية،ماعدا الأحزاب التي كانت تنشط سرا متمثلة في جبهة التحرير الوطني.
- أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر عملت في بداية التعددية إلى معارضة نظام الحكم وانتقاد جبهة التحرير الوطني باعتبارها حزبا متسلطا وهو جوهر معظم برامج الأحزاب.
- تمكن الأحزاب السياسية في الجزائر من إستقطاب العديد من المنخرطين كونها تحتوي على برامج سياسية طموحة.
- طرح معظم الأحزاب أفكارا تواكب التغيرات والتحولات الإقتصادية والسياسية التي عرفها العالم فهي تتحدث عن اقتصاد السوق، المدارس الخاصة، المؤسسات الخاصة.
- إعادة هيكلة مستمرة للساحة السياسية على أسس ثابتة محورها ثلاثة تيارات أساسية: التيار الوطني بجناحيه المعارض والمشارك في السلطة، التيار الإسلامي بجناحيه الراديكالي والمعتدل المشارك في السلطة، التيار الديمقراطي بجناحيه الديمقراطي المعارض والإستبدادي المشارك في السلطة.
- قلة الإنظباط الحزبي وعدم احترام قيم التنافس والصراع السلمي والتنوع ، بالإضافة إلى الصراعات السياسية الداخلية والخارجية.[1]
- أدت التعددية الحزبية في الجزائر إلى خلق تحالفات بين الأحزاب سواء إسلامية أو وطنية أو العلمانية وأحيانا توجد تقاطعات بين الأحزاب توظف إيديولوجيات وبين أحزاب توظف إيديولوجيات مختلفة مثل: حزب العمال، وبعض الأحزاب الإسلامية المعارضة، أو بين أحزاب الإئتلاف الحكومي.[2]

المطلب الرابع: دور تنظيمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد

للمجتمع المدني دور كبير في إرساء قواعد الجكم الصالح وذلك من خلال:

أولا: توسيع المشاركة السياسية

[1] أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني: دراسة في إستراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000، ص 161.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 172-175.

حيث يعتبر المجتمع المدني قناة تمكن أفراد المجتمع من التعبير عن حاجياتهم ورغباتهم ومطالبهم ومعتقداتهم من جهة وكذا تهيئة الفرصة لهم لإبداء أرائهم فيما يتعلق بقرارات الحكومة أو فيما يصدر عنها من برامج وسياسات واختيار أعضاء المجالس النيابية وأفراد الهيئة الحاكمة بطريقة سلمية وديمقراطية ومنظمة، مما يساهم في التجديد المستمر في حركة العمل السياسي في صفوف الصفوة الحاكمة على حد السواء.[1]

لقد تعاظم الدور الذي يلعبه المجتمع المدني ومؤسساته بالجزائر في تجسيد المشاركة السياسية ودعمها وذلك بظهور الإطار القانوني والتشريعي المنظم للحياة السياسية، من خلال محاولة الجزائر مواكبة الدول الغربية في قضية التحول الغربي، الذي يعتبر خطوة في طريق توسيع المشاركة السياسة المرتبطة أساسا بإنشاء المؤسسات وتعددها، والداعمة للمسار الديمقراطي كالأحزاب وجماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين الدولة والمواطن، أي أن هناك مظاهر تدعم المشاركة في الجزائر وخاصة إذا تعلق الأمر بما يلي:

1- نقل الديمقراطية السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي، وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة، رغم ما يشوبها في بعض الأحيان من تناقضات على مستوى بعض الممارسات.

2- بداية إنتشار الثقافة المدنية، واعتماد التعدية السياسية والفكرية وتكريس مبدأ المساواة أمام دولة القانون.

3- إعطاء حرية اكبر لمؤسسات المجتمع المدني لكي تنشط أكثر بعيدا عن تدخل الدولة المباشر.[2]

4- الإنتشار الموسع للإعلام رغم محدودية إستقلاليته وحريته.

5- تفعيل آليات الرقابة على أعمال الحكومة وتدخل المجتمع المدني في المجالات التي تقصر فيها الدولة بطرحه لرؤى بديلة وفعالة، تدفع السلطة إلى أخذها بعين الإعتبار ووضعها في مختلف خططها التنموية، وهنا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تمثل آلية رقابة لضبط سلطة الحكومة، وبالتالي يمكنها هذا الدور من تحسين إدارة الحكم وجعله راشدا من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام السياسي الجزائري، كما تستطيع أن تساهم بشكل كبير في صنع السياسات العامة وحماية الحقوق وصيانة

[1] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي : الأدوات والآليات ، ج3، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر، 2002، ص 86.
[2] إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 313-314.

الحريات وتحقيق توافق بين المصالح، وهذا ما يجعل مؤسسات المجتمع المدني تعزز فعالية المشاركة في الشؤون العامة.[1]

والملاحظ أن الدولة تسعى لفرض نوع من الهيمنة والسيطرة على هذه المنظمات، بإستعمال قيود متنوعة وعديدة بهدف فرض سيطرتها على هذه النقابات والحد من نشاطها السياسي.[2]

ثانيا: دور المجتمع في صنع السياسية العامة

- تشارك مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر في صنع السياسة العامة ، حيث يتم التشارك والتعاون بينهما عن طريق التنسيق الجيد والتشاور والتكييف ، فمثلا تشارك جمعيات حماية البيئة بفاعلية في مجال البيئة إلى جانب مختلف الهيئات الإدارية ، خاصة وإن القانون الجديد لحماية البيئة أتى لتدعيم الجمعيات وإضفاء عليها مزيد من الشفافية والوضوح على أدائها.[3]
- كما ساندت منظمات المجتمع المدني المشروع الذي دعى إليه رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة "، والمتمثل في سياسة السلم والمصالحة الوطنية، والتعاون معه لإقناع وتشجيع المواطنين على الاستفتاء لإنجاح هذه السياسة، بإعتبارها هي المخرج الوحيد للخروج من الأزمة الأمنية التي تعاني منها الجزائر، ومن أهم هذه المنظمات: المنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب، الجمعية الوطنية للمجاهدين التسليح والإتصالات، التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء وتم قبول هذه السياسة من خلال استفتاء المواطنين بنعم لميثاق السلم والمصالحة الوطنية بنسبة فاقت 90 بالمئة .[4]
- تشارك منظمات المجتمع المدني سواء كانت جمعيات أو نقابات في تقديم مقترحات أولية لبرامج العمل لمواجهة مشكلة ما، أو تقديم مقترحات تتعلق ببعض السياسات

---

[1] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، "علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية" :

انظر الموقع الالكتروني : [http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=4907173]

تم تصفح الموقع يوم : 2017/02/17

[2] حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وإشكاليات"، مجلة السياسة الدولية، عدد 142، أكتوبر 2000، ص 190-191.

[3] يحي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية والنقابات، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران الجزائر، 2004، ص 25-39.

[4] ع ب، "إجتماع بين وزارة المالية واتحاد الفلاحين اليوم لدراسة ملف الديون"، الخبر اليومي، عدد 5701، 18 جويلية 2009، ص 5.

العامة لدى السلطات العمومية المعنية، وكمثال على ذلك المقترحات التي تقدم بها الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين لوزيري الطاقة والمناجم والفلاحة المتعلقة بسياسة تسويق الأسمدة وتزويد الفلاحين بها، وقد جاء في المقترح ضرورة تسويق الأسمدة عن طريق تعاونيات البقول والحبوب الجافة بالولايات والتعاونيات المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة، وعلى اعتبار أن هذه الهيئات تعرف الفلاحين المتواجدين في المنطقة وبذلك يتم تفادي الأضرار بالمحاصيل الزراعية ، لعدم استعمال الأسمدة في وقتها.[1]

- مساهمة الأحزاب السياسية حيث تلعب الأحزاب السياسية دورا كبيرا في تفعيل آليات الحكم الراشد من خلال إعتبارها إحدى قنوات الإتصال التي تدعم المشاركة السياسية للمواطن، وكذا أحد قنوات الاتصال السياسي، فالأحزاب السياسية تحاول التعبير عن اهتمامات المواطنين ومختلف مطالبهم وحاجياتهم وإيصالها إلى الحكومة لتقوم بتلبيتها وتحقيقها، حيث تمارس الأحزاب السياسية الضغط على صناع القرار من جهة، وكذا تنقل قرارات وسياسات الحكومة إلى المواطن وتعمل على تعبئة الجهود المتباينة إزاءها لمواجهة رفضها من قبل السلطة، كما تعمل على تقديم ونشر المعلومات والآراء والمواقف والبيانات والدراسات، بحكم هيكلة علاقتها في النظام من خلال ممثليها في المجالس النيابية أو في هيئات تنفيذية مثل الوزارات.[2]
- مساهمة الجمعيات والنقابات، على الرغم من أن البرلمان الجزائري لا يتضمن القانون الداخلي والعضوي المنظم لأعماله، إمكانية قانونية لإشراك منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات بأي شكل في أعماله، إلا انه في بعض الحالات تشارك الجمعيات في عمل اللجان البرلمانية المتخصصة التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي،[3] كما هو الحال بالنسبة للجان المجلس الشعبي الوطني المختلفة، أو حتى بعض الوزارات المكلفة بالشأن الإجتماعي، التضامن، الأسرة، أو تلك التي تعرف بالقطاعات المسيرة لها عمليات الإصلاح، وكما هو الحال بالنسبة للعدل والصحة والتربية، وهي وزارت تلجا

---

[1] عزيزة ضميري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 135.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط1، جامعة قار يونس، بنغازي، 1994، ص 110.

[3] عبد الناصر جابي، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني: واقع وآفاق "، مرجع سابق، 2007، ص 157.

لطلب رأي الجمعيات النشطة عند إعدادها لملفات النصوص القانونية الجديدة ، باعتبار الجمعيات وسيلة اتصال وتبليغ للمواطنين، لتمرير القرارات المتخذة شعبيا.[1]

المبحث الثالث: مشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية

لا يمكن تجاهل القطاع الخاص كطرف أساسي في معادلة الحوكمة المحلية وفي مختلف المستويات، عالميا، وطنيا ومحليا كون أن التحديات والضغوطات التي تواجه السلطات المحلية في تقديم الخدمات في تزايد مستمر، ما يدفع السلطات المحلية لي تبني آليات وإستراتيجيات من أجل إشباع أفضل لحاجيات المواطنين، وتعد الشراكة مع القطاع الخاص أحد أهم هذه الآليات والإستراتيجيات.

المطلب الأول: تعريف القطاع الخاص

يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه:" القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وتسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ".[2]

كذلك القطاع الخاص هو :"وجود ملكية وسائل الإنتاج في يد فرد واحد أو عدد من الأفراد داخل إطار شركة، ويتحمل مالك رأس المال نتائج نشاط المشروع ".[3]

كما يعرفه البعض الآخر:" ذلك الجزء من الإقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد أو الشركات أو الأشخاص أو الشركات المساهمة ".[4]

وتأسيسا على ما قدم من التعاريف السابقة يمكننا اقتراح التعريف الإجرائي التالي :" ذلك الجزء من الإقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها ".

المطلب الثاني: خصائص القطاع الخاص في الجزائر

---

[1] إبتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر: 1989-2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 61.

[2] سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصصة، ط1، دار العلم للطباعة، القاهرة، 1994، ص 33.

[3] فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي- مدخل للدراسات الاقتصادية -، ط1، دار الحداثة للطباعة، بيروت- لبنان، 1981، ص 219.

[4] حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ط2، مكتبة القاهرة الحديثة، 1967.

يتصف القطاع الخاص في الجزائر بجملة من الخصائص:

- من حيث تسيير قوة العمل: تمثل قوة العمل العنصر الفعال في تسيير المؤسسات الخاصة من حيث الإستهلاك والإستغلال، وهنا نجد غياب آليات الرقابة والمتابعة من طرف أجهزة الدولة وعدم وعي الطبقة العمالية بظروفها ومصالحها.
- من حيث علاقات العمل: تقدم لنا شبكة العلاقات بين العمال صورة البنية الاجتماعية لأي مؤسسة اقتصادية وتساهم طبيعة العلاقة بين العمال بشكل كبير في تحفيز أو كبح عملية الإنتاج، ونجد القطاع الوطني الخاص في الجزائر يتميز بالاهتمام بالفعالية الاقتصادية في مقابل الإهمال في تثمين موارده البشرية، كما يتميز بالانضباط والتزام العمال بالنظام المعمول به في ممارسة النشاط، وإخفاء التذمر من ظروف العمل.
- من حيث المستوى التعليمي للعمال: يعد المستوى التعليمي للعمال الجزائريين في القطاع الخاص جد منخفض، إذ تأتي نسبة الأمية في هذا القطاع في المقدمة ، مما يبقي بالتالي مشكلة التكوين وثقافة المؤسسة والوعي النقابي وغيرها من المتطلبات اللازمة للاستمرارية وتطور ونجاح أي مؤسسة إقتصادية أو صناعية.[1]

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية

بعد إنتهاج سياسة التحول إلى القطاع الخاص في الجزائر كنتيجة للأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في عملية التنمية بل هناك مشاركة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام لم يستطع لوحده تحقيق أهداف وغايات التنمية،[2] وبذلك تم التأكيد على أهمية ودور القطاع إلى جانب القطاع العام والذي لن يتم إلا من خلال توفير ظروف نجاحه وذلك بما يلي:[3]

- خلق البيئة الاقتصادية الكلية والمستقرة.
- إدامة التنافسية في الأسواق .

[1] وفاء معاوي، " الحكم الراشد في الجزائر كآلية للتنمية المحلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسة، باتنة، 2009-2010، ص 140.

[2] خليل خميس، " مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر "، مجلة الباحث، العدد 9، 2011، ص 204.

[3] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص 47.

-توفير فرص متساوية للجميع، خاصة الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانيات البسيطة في الحصول على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم.

-تعزيز المشاريع التي تتيح فرصة العمل.

-يمنح الإستثمار في القطاع الخاص مزايا عديدة.

الفرع الأول: مؤشرات مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية

يُ شغل القطاع الخاص في الجزائر أكثر من 5 ملايين عامل سنة 2005 أي ما نسبته 63 بالمئة من حجم التشغيل مقارنة ب 37 بالمئة للقطاع العام وبالتالي فهو يعتبر أهم قطاع منتج للشغل.

وفي المجال الخدماتي الذي يعتبر من أهم المجالات التي يحترفها القطاع الخاص والعام كون أن بعض القطاعات كالتعليم مثلا قطاع الأمة ولا يستطيع القطاع الخاص أن يلبي جميع هذه الخدمات، ولكن نجد أن القطاع الخاص وفي مجال النقل والفندقة والإطعام قطاعا للخواص بالدرجة الأولى ومهما كانت إيديولوجية الدولة.

أما فيما يخص القطاع الخاص في المجال الفلاحي فتاريخيا يعتبر هذا المجال يتميز عن باقي المجالات بكونه قطاع أهلي بالدرجة الأولى مما يؤهله لان يكون قطاع خاص أكثر منه مجالا عاما فبفضل سياسة الإصلاح والدعم المقدم من طرف الدولة في هذا المجال قد أثمر بتحقيق نتائج لصالح المستفيدين الخواص بدرجة كبيرة حيث سجل القطاع الخاص أعلى قيمة مضافة بنسبة 28.48 بالمئة سنة 2006، مقابل النسب الضئيلة التي يساهم بها القطاع العام ورغم هذه النتائج إلا أن القطاع الخاص في الجزائر لا يزال غير فعال وغير نشيط.

فنظرا للتواجد التي يتمتع به القطاع الخاص في التنمية المحلية فقد إستمر دوره في المتزايد وأصبح بالفعل القوة المحركة للتنمية الإقتصادية، وترتبط أهمية هذا الأخير بمدى إسهامه في معالجة القضايا والموضوعات الإقتصادية والإجتماعية المحلية التي تأتي في مقدمتها البطالة، مستوى الدخل، تحقيق الرفاه الإقتصادي.[1]

[1] لخضر مولاي، شعيب بونوة،" دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة علة الجزائر – "، مجلة الباحث، العدد 7، 2010، ص 138-139.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال قراءتنا في قوانين الجماعات المحلية الجديدة ، لاحظنا أن المشرع الجزائري حاول التأسيس لبعض من مفاهيم الحكم الراشد ومن بينها الشفافية والمشاركة والتي في الواقع تبقى تواجه صعوبات في التكريس والتجسيد على أرض الواقع وتحقيق الأهداف التي وجدت لأجلها.

كما أن التجربة الجمعوية في الجزائر كانت نتيجة تغيرات في البيئة الداخلية والخارجية وفي الظروف إقتصادية وسياسية، وما يلاحظ هو أن النشاط الجمعوي قد إستطاع تحقيق مكتسبات وحقق إنجازات ولكنها تبقى جد محتشمة ولا يزال العمل العمل الجمعوي يعرف إنتكاسات، وكذا القطاع الخاص لا يمكن لحد الساعة التعويل عليه كمصدر لخلق الثروة وهذا كله راجع لعدة عوامل سياسية وإقتصادية وغيرها سنفصل فيها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

إن تكامل الشراكة بين الفواعل الرسمية والغير الرسمية بشكل جيد يعتبر منهجية لتحقيق النجاح والرفاهية والنمو الإقتصادي والسياسي والفكري خاصة في المجتمعات المتقدمة، ومن هذا نجد العديد من الدول تسعى إلى التقرب من المواطن وتلبية إحتياجاته المتزايدة ورغبة منها في تطبيق ما يسمى بمقاربة الحكم الراشد على المستوى المحلي، خاصة التي يشارك فيها المواطن في تسيير شؤونه المحلية في إطار يضمن شفافية القرارات وتنفيذها في ظل قدرة المواطن على مساءلة الهيئات المحلية حول قيامها بمهامها المتمثلة في تقديم الخدمات العامة.

الفصل الثالث: تحديات الترشيد المحلي وسبل التفعيل

المبحث الأول: معوقات الحوكمة المحلية في الجزائر

المبحث الثاني: آليات تعزيز الحكم الراشد على المستوى المحلي

الفصل الثالث: تحديات الترشيد المحلي في الجزائر وسبل التفعيل

الجزائر كباقي الدول تبذل مجهودات لتحقيق الرشادة في تدبير الشأن المحلي، ولكن هذه المساعي ورغم أهميتها المعتبرة إلا أنها لم تسلم من المعوقات التي تحد من تجسيدها على أرض الواقع، وفي هذا الفصل سنحاول الإحاطة بقدر الإمكان وحصر هذه المعرقلات لتكريس مفاهيم التسيير المحلي الرشيد، كما سنقترح جملة من الحلول التي من شأنها تعزيز السياسات الترشيدية والتقويمية والتنمية الشاملة في مختلف المجالات كشرط أساسي للتمكين للحوكمة المحلية الجيدة.

المبحث الأول: تحديات الحوكمة المحلية في الجزائر

في هذا المبحث سنعرض أهم التحديات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن عدها ضمن العراقيل التي تقف أمام الرقي بالأداء المحلي.

المطلب الأول: التحديات السياسية الإدارية و القانونية

تتنوع وتتعدد الأسباب التي تشكل عقبة أمام تحقيق الأهداف التي أوجدت من أجلها الجماعات المحلية وعلى رأسها السعي لإستيعاب تطلعات وطموحات المواطن المحلي وإشباع حاجياته، فهذه الأسباب لا تقتصر على بعد بحد ذاته بل هي سياسية وإدارية وقانونية.

الفرع الأول: عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية

إن الإهتمام بالتنمية المحلية مرتبط بفلسفة اللامركزية، هذه الأخيرة التي تكتسيها مجموعة من الفوائد الأساسية تتمثل في أن الإداريين المحليين يوفرون مجالا أفضل وأكثر راحة ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم، كما إن إدارة الحكم اللامركزية تخلق فرصا أكثر لمشاركة الجمهور وإسهامه، إضافة إلى انه في استطاعة الأجهزة المحلية أن تكون أكثر تجاوبا وتكيفا مع الأوضاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فعالية أكبر.[1]

وما يمكن قوله أن اللامركزية ليست إلا إطارا قانونيا وسياسيا فقط، بل هي أيضا ممارسة تكتسب في الميدان من خلالها يمكن للجماعات المحلية أن تقوم بكل نشاطاتها بصفة تجعلها

[1] وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 90.

تخدم المواطنين بطريقة أنجع، حيث إنها تعتبر الأسلوب الأمثل الذي يسمح بتوسيع قواعد الديمقراطية المحلية، أين تكون مشاركة المواطنين فعلية، وهذا لا يكون إلا بوجود ميكانيزمات التمثيل السياسي التي تشعر المواطن بإنتمائه الفعلي للدولة وبالتالي يعمل على المشاركة في تنميتها وتقدمها.[1]

غير أن ما يمكن ملاحظته على أرض الواقع هو إحتكار السلطات المركزية لعملية صنع القرار وهو ما أدى إلى تقليص دور الجماعات المحلية بشكل واضح وتهميشها في عملية إتخاذ القرارات، وتبرز المركزية الشديدة من خلال عمليات التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية مع إستبعاد مشاركة الجماعات المحلية، ومن بين هذه العمليات نذكر المشاريع الوطنية الكبرى التي تفرض الإدارة المركزية تجسيدها على إقليم ولاية معينة، وكذا المخططات البلدية للتنمية التي يحدد محتواها على المستوى المركزي، مما أفقدها أهميتها وأفرغها من محتواها.[2]

الفرع الثاني: إشكالية العمل الجمعوي والنظام السياسي

هناك تحدي آخر يمكن إعتباره أساس يواجه العمل الجمعوي في الجزائر ويتعلق بسعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة إحتواء مؤسسات المجتمع المدني الأمر الذي ينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ الجمعيات بشخصيتها والقيام بمهامها ويلاحظ في سياق التجربة الجزائرية هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل الجمعوي، وسجنه في سياق إستراتيجيات كثيرا ما تكون محدودة، خاصة عندما لا يتم إحترام ضوابط العمل الجمعوي وخلطه مع العمل السياسي، فقد تم وخلال مواعيد انتخابية سابقة مثلا ملاحظة ظهور مبادرات لا يمكن تصنيفها إطلاقا على أن مبادرات بريئة، حاولت تعبئة وتوجيه العمل الجمعوي لتحقيق هدف انتخابي زائل من خلال تأسيس ما يعرف بالأكاديمية الجزائرية للمجتمع المدني إذ بمجرد انتهاء المواعيد الانتخابية انتهت معها الدعاية التي رافقت عملية تأسيسها، وفي واقع الأمر يعد هذا التوجه سلوكا نمطيا يعكس طبيعة السلطة السياسية أينما كانت، والتي غالبا ما تخضع لمنطق عقل الدولة.

---

[1] المدرسة الوطنية للإدارة، " البلدية والتنمية المحلية "، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2000-2001، ص 49.

[2] المدرسة الوطنية للإدارة، النشاط العمومي المحلية والتنمية المحلية المستدامة، " دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري "، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2007، ص 124.

فالدولة المعاصرة تسعى لإمتصاص بريق المجتمع المدني من خلال تبديد طاقاته وتشتيته لتجعل منه ظاهرة مائعة، فإمكانياتها الهائلة أكسبتها خبرة في ترويض الكيانات التي تنافسها وعليه فهذه الدولة لا تبيد المجتمع المدني، بقدر ما تقوم بإفراغه من أهدافه عبر إستراتيجيات متنوعة.

إن التشوه في الثقافة السياسية لدى دوائر عديدة في السلطة الحاكمة يجعلها ترى وجود المجتمع المدني القوي تهديدا لكيانها، وذلك على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تصارع الدولة كما هو متداو بل تصارع الاستبداد أينما وجد، إذ تؤكد البحوث السياسية المعاصرة أن الدولة في الوقت الحاضر، إن لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجده بوسائلها وطرقها المباشرة وغير المباشرة، لأنها تعني حيويته لديمومتها، فالدولة بذلك تحتاج للمجتمع المدني، ليس كمجال لممارسة سلطتها فحسب ولكن كآلية ضرورية لبسط هذه السلطة.

إن النصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الجزائر تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبطا معتبرا على الأفراد والمجموعات سواء من الناحية القانونية أو الأمنية وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد والإستقلالية التي تتمتع بها مؤسسات المجتمع المدني المختلفة

فالدولة تسن القانون الخاص بالجمعيات والتنظيمات المدنية ربما إعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، غير أنها في الوقت نفسه تصنع من القيود القانونية والإدارية، ما يجعل لها اليد الطولي في مراقبة هذه الجمعيات أوحلها أو تحديد مجال حريتها، مما يجعلها في تبعية دائمة لها.

فالإطار القانوني الذي يحكم النشاط الجمعوي في الجزائر يضع العديد من القيود التي تؤثر على فعالية هذا النشاط، وعلى رأسها التصريح المسبق بتشكيل الجمعيات وإثقال كاهلها بالمصاريف عند تكوينها لملفها الإداري، إضافة إلى تعدد الجهات الوصية على العمل الجمعوي.[1]

[1] صالح زياني، " موقع مؤسسات المجتمع المدني في ادارة التنمية المحلية في الجزائر "، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، عدد 16، 2007، ص 265- 266.

وبالنسبة للدكتور "**ناجي عبد النور**" فإن معوقات تجسيد الرشادة في الحكم تتمثل فيما يلي:

- غياب التسيير الديمقراطي: إنعدام التسيير الديمقراطي، حيث يوجد في الجزائر إحتكار في صنع القرار الداخلي وأزمة القيادة.
- التغلغل الشعبي: ضعف العضوية والقدرة على المشاركة والتغلغل في القاعدة الشعبية.
- الإستقرار الداخلي: عدم وجود إستقرار داخلي حيث توجد صراعات وإنشقاقات مستمرة ومتزايدة.
- هيمنة السلطة التنفيذية: هناك توسيع لصلاحيات الهيئة التنفيذية على حساب الهيئة التشريعية أو البرلمان وكذلك على الهيئة القضائية.[1]

كما يرى "**ممدوح سالم**" أن تحديات الترشيد تتمحور حول البيئة السياسية والقانونية الغير ملائمة فمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعمل في بيئة سياسية وقانونية غير ملائمة تماما لممارسة دورها كفاعل في الحكم الراشد، وكذا غياب التمويل فلا تحظى مؤسسات المجتمع المدني بالتمويل الكافي مع وجود تعقيدات إدارية وقانونية تواجه مؤسسات المجتمع المدني بشكل دائم ومستمر ومتزايد، بالإضافة إلى ثقافة اللامشاركة حيث تواجه تنظيمات المجتمع المدني ثقافة لا تشجع على المشاركة وهذا ما لا يساعدها على أداء عملها بصفة جيدة.[2]

وهذا راجع حسب "**عبد القادر عبد العالي**"، إلى عدة أسباب كواقع الثقافة السياسية والسلوكيات السائدة لدى كثير من أفراد المجتمع الجزائري ونظرتهم إلى الأحزاب، ونفور المواطنين الجزائريين من العمل الحزبي على إعتبار أن هذه الأحزاب تخدم النظام بالدرجة الأولى، كما أن ممارسات السلطة السياسية في الجزائر إتجاه العمل الحزبي ممارسات تمس بمصداقية التعددية السياسية والحزبية.

---

[1] عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر– دراسة حالة الأحزاب السياسية– "، مجلة المفكر ، عدد 3، ص 17.

[2] ممدوح سالم، المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، ط1، الإسكندرية، د د ن، 2004، ص 8.

وكذلك التقليص من صلاحيات الهيئات المنتخبة، الرقابة المشددة على المجالس المحلية المنتخبة، والتضييق على تشكيل الأحزاب السياسية.[1]

الفرع الثالث: التضخم الكمي والنقص النوعي في الموظفين

التضخم الكمي : لقد وجدت الجماعات المحلية الجزائرية غداة إنشائها في حالة عجز بشري شبه كامل نتيجة المغادرة الجماعية للفرنسيين العاملين في الإدارة المحلية وغير المحلية، مما اضطرها إلى توظيف جماعي واسع لسد هذا الفراغ، حيث أن هذا التوظيف لم يكن مخططا، بل كان عفويا إضافة إلى ضعف الوصاية آنذاك في رقابة إجراءات التعيين والعزل. وقد أدى هذا التضخم الكمي إلى إنعكاسات خطيرة على المالية المحلية، والملاحظ حاليا ورغم تغير التوظيف عما كان عليه خلال السنوات الماضية، إلا أن نفقات التوظيف مازالت كبيرة مما يؤثر سلبا على الوضعية التنموية للجماعات المحلية خاصة ذات الدخل الضعيف في المناطق النائية.

النقص النوعي : على الرغم من حملة التوظيف الجماعي بعد الاستقلال، إلا أن الافتقار إلى الموظفين المؤهلين بقي مطروحا باستمرار، ذلك أن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى لم يراع شروط الكفاءة بقدر ما راعى سد الفراغ السائد وأدت هذه الوضعية إلى أزمة حقيقية في التوظيف، فبقدر ما أرهق هذا التضخم الكمي الميزانيات، بقدر ما كانت ولازالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين للقيام باختصاصاتها التي تطورت باستمرار، والتي تتطلب في بعضها وخاصة التقنية منها مؤهلات عالية فالتكوين والتأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا إما بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية من جهة وعدم الانضباط في تحسين برامج الترقية من جهة أخرى.

ومنه فإن أسباب الأزمة المتمثلة في ضعف التأطير على مستوى الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات، فهي من جهة موضوعية فرضها الواقع ومن جهة أخرى قانونية.

فمن الناحية الموضوعية كانت حالة البطالة المنتشرة تدفع إلى توظيف المواطنين العاطلين لمساعدتهم بغض النظر عن مستواهم التعليمي، فضلا عن انتشار الأمية الذي كان

[1] عبد العالي عبد القادر، " الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والادارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر 2008، ص 6.

لا يسمح بتوفر الكفاءات والمهارات، ضف إلى ذلك فإن الإطارات كانت تتوجه نحو القطاع الاقتصادي الذي كان يوفر ظروف عمل مادية أفضل.

كل هذه العوامل جعلت الجماعات المحلية أمام عروض عمل تفتقر إلى النوعية، وحاليا ونظرا إلى تشبع الوظيف العمومي خاصة البلدي، ورغم وجود كفاءات متميزة، فإن الوظعية المالية لهذه الأخيرة لا تسمح لها بتلبية التوظيف، غير أن هناك عملية رائدة تقوم بها الدولة في إطار ما يسمى عقود ما قبل التشغيل والتي بمقتضاها تقوم الجماعات المحلية بتوظيف ذوي الشهادات الجامعية والكفاءات ومختلف الإطارات، على أن تتحمل خزينة الدولة أجورهم وهذا لأجل تحسين مستوى التسيير.

أما من الناحية القانونية فإن المرسوم 62 – 503 المؤرخ في 19 جويلية 1962، قد خفض شروط الدخول للوظيف العمومي مراعاة للوضعية السالف ذكرها، كما أن النصوص المتعلقة بالوظيف العمومي والمتعاقبة بعد ذلك بالغت كثيرا في تقرير الإمتيازات والتحفيزات لصالح كل من الإدارة المركزية وإدارة الولاية على حساب البلدية.[1]

كما يضيف "**نور الدين ثنيو**" أسباب أخرى منها التشكيك في إستقلالية الأحزاب السياسية من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة، وإعتبار أن الأحزاب السياسية إما أنها تشكل إمتدادا للنظام أو أنها تعمل على تأييد ما تقوم به السلطة من مشاريع، وبالتالي التشكيك في قدرتها على إتخاذ قرارات مستقلة أو معارضة. [2]

فإذا نظرنا إلى الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، نجد أنها تتميز بغياب الإستقلالية أي أنها تعاني من عدم إستقلاليتها عن السلطة وإختلالات هيكلية سلوكية، بالإضافة إلى حالات الفساد والزبائنية وهي مؤشرات تمس بشرعية هذه التنظيمات بصفة عامة، وشرعية الحكومات الجزائرية والمجالس المنتخبة، وهذا ما يعبر عن فساد الحكم وغياب دولة القانون والتي تشكل معيقات موضوعية إتجاه ترشيد الحكم.[3]

---

[1] وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 92.

[2] نور الدين ثنيو، " الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديموقراطية " :

أنظر الالكتروني:[http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9562]

تم تصفح الموقع الالكتروني يوم : 2017/03/09

[3] فضيل دليو، "الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديموقراطية "، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 17 ، 2008 ، ص178.

وكذا مساهمة النظام في الإبقاء على بيئة تساعد على تفشي الفساد حسب "عبد الحميد براهيمي " من خلال سياسة التزوير والتظليل الإعلامي حيث تقوم سياسة النظام الجزائري على التزوير والتضليل الإعلامي وهذا ما تثبته عدة مؤشرات كالتلاعب بالوقائع والأرقام والإحصائيات والبيانات، وتقديم تنازلات كبيرة للشركات الأجنبية، وذلك على حساب المصالح الوطنية ظنا منها بأن هذه التنازلات تعتبر عاملا أساسيا للنجاح السياسي والمالي في حين يتدهور وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير.[1]

بالإضافة إلى معضلة المال الفاسد والسياسة بنشوء ظاهرة خضوع النشاط السياسي في الجزائر للمال وقضية شراء الأصوات والشخصيات النافذة وطنيا ومحليا وتزايد عدد الأشخاص المشجعين على التزوير في الإنتخابات، ما ترافق مع لا مبالاة المواطن المحلي وعدم إهتمامه بالمشاركة في الحياة السياسية، ومن المعطيات الدالة على ذلك نجد ضعف الإقبال على الإنتخابات، نفور من العمل الحزبي، ويرافقه نفور من العمل الجمعوي رغم أهميته في إثبات مواطنته من خلال هذا العمل المفيد الذي تنتجه فضاءات المجتمع المدني الواسعة.

وتزداد الأمور تعقيدا عندما يغيب الوعي بأهمية العمل الجمعوي، والثقافة السائدة في المجتمع الجزائري التي لا تقوم على النقاش والحوار، والمعرقلة لقيم الديمقراطية والتسامح والتضامن،[2] تزامنا مع الإدراك المغلوط للحكم الراشد بتشكل مدركات سلبية وخاطئة في ذهن المواطن للحكم الراشد وهذا نتيجة لإعتبار أن الحكم الراشد أساس الإنقسامات والفتن والتطرف والطائفية وغياب قناعات حقيقية للديمقراطية وترشيد الحكم من إحداث إصلاحات فعلية تحقيقا للحكم الراشد.[3]

ويرجع ذلك إلى عدم إرساء الجزائر لنموذج معين من الشرعية ، يقوم ويستند إليه النظام والدولة، حيث تشهد الدولة الجزائرية تباينا بين مواقف القوى السياسية وممارساتها الفعلية إذ حرصت الجزائر على تأكيد قبولها مبدأ التعددية في حين تعارضت ممارسات بعضها مع هذه المواقف.[4]

---

[1] عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية: 1980 – 1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 238.

[2] عبد اللطيف باري، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007، 107.

[3] نبيل دحماني، مرجع سابق، ص 155.

[4] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 97.

الفرع الرابع: ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن

وتتجسد في ما يلي :

أ- غياب الإعلام : نلاحظ من خلال الواقع غياب الإعلام سواء من طرف التلفزيون، الراديو، الصحافة المكتوبة، ما جعل المواطن في معزل تام عن الإدارة، فكيف يمكن الحديث عن تنمية محلية إذا كان شخص يريد الاستثمار مع عدم توفره على بنك للمعلومات على مستوى الجماعات المحلية؟ ففي غياب كل هذه المعلومات يظل المستثمر والنشاط الاقتصادي بصفة عامة بأزمة كبيرة نظرا لعدم توفر المعلومات الملائمة في الوقت المناسب.

إن النشاط والحركية على المستوى المحلي تبرزه العلاقة بين الإدارة والمواطن، خاصة الثقة المتبادلة بين المواطن والموظف، فإذا كان المواطن يقضي مصالحه في الإدارة ويجد التعامل مع الموظف عملية سهلة، وتم الإطلاع على ملفه بكل شفافية، وتعرف بالتالي على حقوقه، فلا شك أن يساهم بفاعلية في بناء الجماعة المحلية التي ينتمي إليها، غير أنه في الواقع نلاحظ العكس يحدث فيها، فالمواطن غير مطلع على حقوقه، ويجد الموظف دائما الأعذار للتهرب من تقديم المعلومات والقيام بتوجيهه، كما تتعرض عملية الإعلام إلى مشاكل أخرى مثل اللغة المعقدة بالنسبة للمواطن وعدم تحديد الشخص الذي يكلف بإعلام المواطن، مما يجعل هذا الأخير لا يعرف بمن يمكنه الاتصال به، كما تجدر الإشارة إلى عامل الأمية كحاجز يعترض الاتصال الجيد بين الإدارة والمواطن.

ب - ضعف الخدمات : إن الغرض من إنشاء أية إدارة هو خدمة المواطن، لكن ما نلاحظه في الجماعات المحلية هو اعتقاد اغلبهم إنهم بآدائهم للخدمة يسدون معروفا للمواطن، دون الحديث عن غياب اللباقة عند أداء الخدمة، حتى المرافق المخصصة للاستقبال تعاني نقائص من جانب التجهيزات الغير الملائمة القاعات غير المكيفة، نقص الكراسي للجلوس(..، كما أن أعوان الاستقبال يفتقدون للتكوين الملائم، فلا بد من مراعاة الجانب السيكولوجي والاجتماعي للمواطن والتعامل مع كل حالة على حدة .كذلك فإن احترام مواعيد تقديم الأوراق الإدارية وكذلك مواعيد قضاء مشاغل المواطنين على جميع مستويات الإدارة المحلية يندرج ضمن مستلزمات حفظ هيبة وصورة الإدارة من الأمور التي تعرقل مسيرة التنمية المحلية، فمثلا عندما يريد المواطن الحصول على وثيقة من الحالة المدنية يستغرق وقتا طويلا .كما أن الحديث عن نوعية الخدمة، يقتضي منا التطرق إلى نوعية الاستمارات الرديئة التي تقدمها الإدارة للمواطنين، فلا اللغة مفهومة بالنسبة للجميع، وكذلك في بعض الأحيان الاستمارة غير

موجودة إطلاقا ويضطر المواطن لشرائها من محلات تجارية .كما أن الموظف يرفض المساهمة في رفع مستوى الخدمة، ويجد مبررا لذلك في الأجر الزهيد الذي يتقاضاه، مما يجعل نوعية الخدمة في الإدارة المحلية يعرف تأخرا كبيرا.

ج – نقص إستعمال التقنيات الحديثة : يلاحظ نقص كبير على مستوى الإدارة المحلية باستخدام الوسائل الحديثة، بغرض تسيير الشؤون المحلية بكفاءة أكبر، فرغم إدخال الإعلام الآلي على مستوى معظم الجماعات المحلية، إلا أن غياب التكوين من جهة، وعدم استعداد الموظفين للعملية من جهة أخرى، حال دون نجاح العملية وتهدف عملية إدراج الإعلام الآلي إلى تسيير أكثر فعالية للشؤون المحلية، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن، والحصول على المعلومات والإحصائيات في وقتها. [1]

المطلب الثاني: التحديات الإقتصادية و الإجتماعية

الفرع الأول : قيمة الضريبة الموحدة ولاموضيعية توزيعها

تتكون مالية الجماعات المحلية من مداخيل ضريبية و مداخيل الممتلكات، فبالنسبة للنوع الأول أي المداخيل الضريبية، لا يمكنها حتى المشاركة في تعيين أو تحديد النسبة للإستفادة من هذه الضرائب، فهذا من إختصاص المشرع والقانون – لا ضريبة دون قانون –ومن فوائد هذا النظام الجبائي هو وحدة النظام الجبائي على مستوى الوطن تدعيما للوحدة الوطنية ، وهذا من الناحية السياسية مقبول لحد كبير، غير أنه من الناحية الإقتصادية، وبما أن النظام الجبائي هو الدعامة الأساسية للاقتصاد على مستوى العالم، فإن توحيد الجباية بصفة مطلقة وعلى كل الجماعات المحلية ينتج عنه آثار سلبية على الجماعات الفقيرة.

ومن إختصاص الدولة أيضا توزيع المداخيل الجبائية وهذه المهمة لا تسند إلى معايير موضوعية محددة، فتوزيعها تقديري يتماشى ومصالحها، فلو أخذت بالمعيار الموضوعي الذي يستند على حقائق جغرافية، سكانية، إقتصادية، إجتماعية، عندها يكون مجال تحريكها ضيق لتحقيق مصالحها على حساب الجماعات المحلية .وبذلك أصبح هناك تبعية الجماعات المحلية للدولة في مجال الإيرادات الجبائية.[2]

---

[1] وفاء معاوي ، مرجع سابق ، ص 96 –97.

[2] المدرسة الوطنية للإدارة، " البلدية والتنمية المحلية "، مرجع سابق، ص 54.

أما بالنسبة للنوع الثاني وهو الموارد الناتجة عن الممتلكات فتبقى ضعيفة جدا وشبه منعدمة، وهذا راجع خصوصا إلى انحطاط قيمة الأملاك مع استمرارية التبعية ماليا للدولة، مما أثر سلبا على تجسيد الاستقلالية المالية ن فضعف مالية الجماعات المحلية خلف ضعفا في مجال التدخل مما نتج عنه تسجيل تدهور وانخفاض في عائدات الأملاك، وذلك راجع إلى المشاكل التي يعرفها تسيير الأملاك من طرف الجماعات المحلية كالإهمال الكبير وعدم الاستغلال الأمثل والممتلكات وعدم المقدرة على تثمين وتحسين المداخيل بالرغم من الحث على ضرورة إعادة وصيانة هذه الممتلكات وتسييرها بالطرق السليمة وبأكثر عقلانية لضمان مداخيل من شانها معالجة جزء من المشاكل الكثيرة التي تعاني منها الجماعات المحلية وعلى وجه الخصوص مسألة التمويل المحلي. [1]

الفرع الثاني: الضغط الديموغرافي وعجز التنمية البشرية

هناك تزايد كبير في النمو السكاني في المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وبالتالي هناك تحدي في توفير فرص العمل، وتحتل البطالة صدارة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المغرب الكبير عموما والجزائر خاصة والتي تتزايد عاما بعد عام،[2] حيث تعدت 40 بالمئة منذ 1997، وتصيب البطالة شريحة الشباب بشكل خاص حيث تشكل نسبة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 18 و29 سنة 83 بالمئة من العاطلين عن العمل.[3]

وتؤدي البطالة إلى آثار إجتماعية سلبية تنعكس على سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري، من خلال لجوء الفرد إلى الإنحراف والسرقة والمخدرات وإحساسه بالقهر والظلم مما يؤدي إلى العنف وإرتكاب الأعمال الإجرامية، وهذا ما يعيق من تحقيق الحكم الراشد.

وهو ما يترافق مع عجز في التنمية البشرية ،حيث تشهد الجزائر إرتفاعا كبير في نسبة الأمية، كما يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية بأن نسبة الأمية بين السكان تتراوح بين 26 بالمئة و31 بالمئة، وهذا راجع إلى مؤشرات التخلف فيما يخص وضع التعليم، كمؤشرات حالة التعليم التي لا تزال دون مستوى المعدلات العالمية وتردي نوعية التعليم، بالإضافة إلى إتساع

[1] المدرسة الوطنية للإدارة، " النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة "، مرجع سابق، ص 130.

[2] عبد الغني اليعقوبي، " البطالة في المغرب "، مجلة الحوار المتمدن، عدد 139، 2005، ص 1.

[3] عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص 239.

الفجوة المعرفية من خلا ل عدم ملائمة السياسات العالمية والثقافية لاحتياجات التنمية، وإتساع الفجوة الرقمية وعدم الاهتمام بالتكنولوجيا مع ضعف واضح بالإهتمام بالبحث العلمي وإنخفاض تمويلاته.[1]

الفرع الثالث: الفساد المالي والمنظومة البنكية الهشة

تعتبر ظاهرة الفساد من بين التحديات التي انتشرت بكثرة في الدول المغاربية و منها الجزائر،[2] ولعل مايفسر ذلك هو غياب آليات الرقابة أي غياب وضعف آلية الرقابة المالية وغياب إجراءات عقابية وردعية، وكذا الرشوة و المحسوبية أي تفشي مظاهر الرشوة و المحسوبية الأمر الذي أدى إلى حدوث الاختلاسات في كل القطاعات سواء كانت عامة أو خاصة.

إحتلت الجزائر حسب تصنيف منظمة الشفافية للدول الأكثر فسادا سنة 2007 المرتبة التاسعة والتسعون (99)، أما سنة 2008 فاحتلت المرتبة الثالثة والتسعون (93)، وهذا يعني أن ظاهرة الفساد في الجزائر في تزايد مستمر، وأنه ليس هناك تحسن في مدركات الفساد،[3] مما يعتبر مؤشرا على عدم إعتماد آلية الشفافية في الأعمال الحكومية و الإدارية، و الذي بدوره يعيق من أداء الفواعل الغير الرسمية لممارسة دورها على أكمل وجه، والذي بدوره يعيق تحقيق حكم راشد في الجزائر ويدعم الحكم الفاسد بالمنطقة.

مع غياب منظومة بنكية قوية وفعالة غياب منظومة بنكية قوية فعالة ومتوازنة تضمن تدفق الإستثمارات المحلية والأجنبية ،من اجل النهوض بالقطاع الاقتصادي، و التخفيف من ظاهرة البطالة التي تمثل شبح مخيفا خاصة للفئة الشابة التي تمثل نسبة 75.4 بالمئة من الشعب.[4]

ما ساهم في ظاهرة التهرب والغش الجبائي التهرب الضريبي هو كل فعل مكلف للضريبة يهدف إلى التخلص من دفعها باستعمال شتى الوسائل، فالتهرب إذا هو عدم دفع الضريبة أصلا، أما الغش الجبائي فهو التحايل على إدارة الضرائب لدفع ضريبة قليلة وهذا بعدم

---

[1] ليلى لعجال، مرجع سابق، ص 123-124.

[2] ليلى لعجال، مرجع سابق، ص 126.

[3] ليلى لعجال، مرجع سابق، ص 126.

[4] عمراني كربوسة، " الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر 2008، ص 19.

التصريح برقم الأعمال، ومن عوامل الموضوعية المساعدة على الغش الجبائي المحيط الإجتماعي والإقتصادي، مثل انتشار السوق السوداء، أساليب التسيير المتبعة من قبل إدارة الضرائب، انعدام النجاعة والفعالية في تأسيس وتحصيل الضريبة بالإضافة إلى ضخامة التشريع الضريبي والتغييرات السريعة والعديدة التي يتعرض لها، أما العوامل الذاتية فتتمثل في إنعدام الحس المدني بحيث أصبح من يدفع ضريبة أقل مفخرة له، ومن يدفع أكثر يعتبرها إهانة وعقوبة لحقت به، ونتيجة للتهرب والغش الجبائي تخسر الخزينة العمومية سنويا العشرات من ملايير الدينارات، كان من الأجدر أن تستغل في مجال التنمية المحلية وتأمين الجماعات المحلية في العجز.[1]

الفرع الرابع: الإقتصاد الريعي والإقتصاد الموازي

حيث تشهد الجزائر ضعفا في الإستثمارات خارج قطاع المحروقات الذي يمثل نسبة 97 بالمئة، ليصنف على أنه اقتصاد إختلالات و ليس اقتصاد توازنات حسب خبراء الاقتصاد.[2]

أما في فيما يخص الإقتصاد الموازي فقد سيطرت النشاطات الغير الرسمية على القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة 30 بالمئة من الناتج الخام وتهرب جبائي قدر بحوالي 100 مليار دينار جزائري سنة 2004، مما أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الضمان الاجتماعي قدرت 10 بالمئة.

ما إنعكس سلبا على الحقوق والحريات الإقتصادية كون أن قوة الدولة الريعية وإقتصادها الريعي المرتبطة بالثروة النفطية الداعمة لشرعيتها السياسية، خاصة في فترة الطفرة النفطية مما غيب الإهتمام بالحقوق والحريات الإقتصادية، ومسألة القيود والحدود الخاصة والسلطة .[3]

الفرع الخامس: تراكم الديون

إن أي التزام بنفقة ما دون تغطية مالية يضع الجماعات المحلية في وضعية المدين، وهي حالة سلبية تسجل حاليا في تسيير الجماعات المحلية الجزائرية، الأمر الذي وصل مديونيتها خاصة بلديات إلى مبالغ جد ضخمة، فنجد أن قواعد الميزانية والقانون لا يسمحان بأي التزام

---

[1] وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 94.

[2] الأخضر عزي وغانم جلطي، " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد "، مجلة الدراسات الاستراتيجية، عدد21، مركز البصيرة، جانفي 2006.

[3] عبد النور بن عنتر، " الاستعصاء الديموقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 11، 2001، ص 10-11.

لأية نفقة دون مقابل إيرادي، وغالبا ما تحدث هذه المديونية نتيجة للتقييم المنخفض للإعانات المالية المخصصة لتمويل المشاريع المختلفة التي تمنحها الدولة للجماعات المحلية. [1]

الفرع السادس: سيادة الإستيراد والنمط الإحتكاري

نشاطات القطاع الخاص ذات طابع إستيرادي غير إنتاجي، أي القطاع الخاص في الجزائر هو قطاع إستيرادي غير منتج، مما أوجد سوق موازية في ظل غياب الرقابة النوعية للمنتجات المستوردة والمنتج، ولهذا إنعكاس سلبي على المنتج المحلي والصناعة المحلية.

كما تعتبر ممارسات القطاعات الإقتصادية والإجتماعية غالبا لا تتماشى مع اقتصاد السوق، وقد حددت دراسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مجموعة من القضايا التي تعيق تطور القطاع الخاص وهي كما يلي:

- الإحتكار الحكومي أي إحتكار المؤسسات الحكومية لبعض المشاريع قد تكون عاجزة عن إنتاجها، وبالتالي يكون من الأجدر تركها أو ترك البعض منها للقطاع الخاص، أو فتح مجال المنافسة للقطاع الخاص لتقديمها، وبالتالي فعدم السماح للقطاع الخاص بتقديم تلك المشاريع وتنفيذها، يحرم الدول النامية من الاستفادة من استثمارات القطاع الخاص المحلي، مثلما يحرمها من المهارات والمعرفة والتكنولوجيا التي يمكن أن تصاحب تلك الإستثمارات.
- البيروقراطية أي وجود معيقات بيروقراطية كالتحكم بالأسعار والتقييد على استخدام العمالة والبطء أو العشوائية في إتخاذ القرارات.
- التمويل بضعف وعدم توفر التمويل الكافي وخاصة المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- السياسات العمالية والتي في بعض الأحيان لا تزود أصحاب العمل بالمرونة الكافية، وخاصة في قضية مناقشة الأجور للعاملين.[2]

الفرع السابع: العجز الميزاني

يعد مبدأ التوازن من المبادئ الأساسية للميزانية وهو الحالة التي يكون فيها مجموع النفقات يساوي مجموع الإيرادات، بل إن هذا التوازن يجب أن يتحقق على مستوى كل قسم من أقسام مدونة الميزانية، فنفقات قسم التسيير تساوي إيرادات قسم التسيير، ونفقات قسم التجهيز تساوي إيرادات قسم التجهيز والإخلال بهذا المبدأ يعتبر في الواقع عجزا في ميزانية الجماعات

[1] المدرسة الوطنية للإدارة، " البلدية والتنمية المحلية "، مرجع سابق، ص 61-62.

[2] ابتسام قرقاح ، مرجع سابق، ص 40.

المحلية، ويحدث هذا عند اتساع مجال المتطلبات من جهة، وندرة الموارد المالية من جهة أخرى فالعجز الميزاني إذن هو عدم التوازن ما بين حجم الموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية وحجم المهام المنوطة بها، و الملاحظ أن اغلب الجماعات المحلية في الجزائر تعاني عجزا في ميزانياتها ويرجع ذلك إلى:

أ- إختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات : تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف إرتفاعا مستمرا ومتسارعا، فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها.

ب - أسباب تتعلق بالتنظيم : بغية تقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية في إطار اللامركزية وتدعيم الاستثمار وخلق مناصب شغل جديدة، فإن ذلك يتطلب شروطا لابد من توفرها، ونعني هنا القدرات البشرية والمالية، غير أن ما يلاحظ هو أن العديد من الجماعات المحلية ليس لها قدرات مالية ولا بشرية تمكنها من الإسهام بفعالية في مجال التنمية المحلية. [1]

المبحث الثاني: آليات تعزيز الحكم الراشد على المستوى المحلي

بعد عرضنا لأهم التحديات التي تقف عقبة أمام تعزيز أداء الجماعات المحلية في الجزائر حيث تم التركيز على أهم الأبعاد السياسية والإقتصادية والقانونية والإجتماعية، وهذه الإشكاليات تدفعنا إلى تقديم جملة من المقترحات التي يمكنها أن تساهم في الحد من أثر هذه المعوقات وبأبعادها المختلفة على الرفع من كفاءة الوحدات المحلية.

المطلب الأول: الآليات السياسية والاجتماعية

هناك العديد من الأدوات السياسية والإجتماعية التي من شأنها المساهمة في إصلاح الحكم المحلي في الجزائر، من ضرورة التفكير في التكريس الفعلي لسياسة اللامركزية بإعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تضمن إستقلالية الجماعات المحلية ومبادرتها في مجال المشاريع التنموية

[1] المدرسة الوطنية للإدارة ، البلدية والتنمية المحلية، مرجع سابق، ص 57-58.

المحلية،[1] والعمل على التنشئة الإجتماعية والسياسية على مبادئ تحمل المسؤولية والإهتمام المبكر بالإدراكات السياسية والمدنية لدى أفراد المجتمع المحلي، وذلك من خلال خلق مناهج تربوية تدعم قيم الديمقراطية والتسامح والأخوة والصدق والمواطنة.

مع الحرص على التداول السلمي على السلطة بتعزيز ثقافة التداول السلمي على السلطة والعمل الجماعي حيث تكون هناك مساعي فعلية لأجل نزاهة الإنتخابات بدعم الإنتخابات النزيهة وحرية التعبير والتنظيم، ومراعاة إستقلالية المجتمع المدني من خلال دعم المجتمع المدني وجعله مستقلا عن مراكز اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية،[2] وتنمية العلاقات مع المواطنين ولا يتأتى ذلك إلا بتبني الخطاب الذي يفهمه المواطن.[3]

وكل ما سبق الإشارة إليه يستدعي القيام بإجراءات حقيقية لتعزيز العمل الجمعوي.

الفرع الأول: دور الحكومة والمجتمع المدني في تفعيل مفاهيم التشاركية

أ- الإجراءات المطلوبة من الحكومات الوطنية :

- تهيئة بيئة قانونية مشجعة لتأسيس وتطوير عمل منظمات المجتمع المدني، من خلال تسهيل إجراءات التأسيس ومراجعة وتعديل القوانين التي تحد من مبادرات المواطن ووضع القوانين والتشريعات الخاصة بتأسيس وتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني بهدف رصد أنشطتها وعدم تقييد حريتها في العمل، بما لا يتعارض وسيادة الدولة وأمنها الوطني وأولويتها في التنمية.

- العمل على إعتبار مؤسسات المجتمع المدني طرفا هاما في عملية التنمية وشريكا للدولة في تنفيذ بعض أنشطتها، وإقامة علاقة إيجابية تكاملية وغير تصادمية معها، مبينة على أسس المشاركة الفعالة، والحوار الإيجابي، والتعاون والتنسيق والتشاور من أجل تطوير الخدمات المقدمة لكافة فئات المجتمع.

- تخصيص ميزانية لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من تنفيذ أنشطتها.

---

[1] وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 90.

[2] قيرة اسماعيل واخرون، مرجع سابق، ص 314.

[3] ممدوح سالم، مرجع سابق، ص 41.

- تشجيع منظمات المجتمع المدني على التمويل الذاتي والاضطلاع بمشاريع مدرة للدخل.

- ضرورة دعم القطاع الخاص وتشجيعه للمساهمة في تمويل أنشطة مؤسسات المجتمع المدني.

- إنشاء آلية مؤسسية لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني وتنسيق الجهود المشتركة لتفادي الازدواجية في الأنشطة، وتعزيز التعاون والتكامل لمصلحة الفئات المستفيدة، وذلك بالتشاور بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المعنية

ب- الإجراءات المطلوبة من مؤسسات المجتمع المدني:

- العمل على إنشاء شبكات اتصال بين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مشترك على المستويين الوطني والمحلي، تهدف إلى بناء القدرات وتبادل الخبرات اللازمة، ووضع أولويات المجتمع على جدول أعمال الحكومة، وإثارة الوعي بالقضايا ذات الأهمية في تنمية المجتمع وتطور الدولة.

- العمل على تشجيع الحوار الإيجابي وتعزيز الثقة المتبادلة لتصبح مؤسسات المجتمع المدني أجهزة استشارية للحكومة لمختلف القضايا الإنمائية في الجزائر.

- حث الحكومة على عدم التمييز والتحيز وعلى تطبيق المعايير نفسها للتعامل مع جميع مؤسسات المجتمع المدني.

- العمل على بناء القدرات البشرية لمؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب والتأهيل وصقل الخبرات وتطوير المهارات القيادية واستراتيجيات التفاوض والتنسيق.

- العمل على تطوير الهيكل المؤسسي والإداري لمؤسسات المجتمع المدني وفق قواعد الديمقراطية.

- بناء قاعدة بيانات ومعلومات حول مؤسسات المجتمع المدني لسد الفجوة والنقص في هذا المجال ولخدمة الباحثين وصانعي القرار والسياسة العامة.

- تشجيع فئة الشباب على المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والتأكيد على ممارسة القواعد الديمقراطية في تلك المؤسسات.[1]

الفرع الثاني: أهمية التعاون بين النظام السياسي والتنظيمات المدنية

الإسهام في تأسيس مجتمع مدني ناضج وإعلام حر حيث أن المجتمع المدني والإعلام الحر من الفواعل الأساسية المساهمة في بناء الفضاءات المحلية الرشيدة نظرا لأهميتها في المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها كما تدعم آليات الحكم الراشد من شفافية ومساءلة وكذلك الكشف عن فضائح الفساد ومحاولة مكافحته ومحاربته.

وزيادة مشاركة المواطنين رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في التنظيمات الاجتماعية، بالتخفيف من مشاكله الإجتماعية اليومية.

وكذلك تثمين العمل الجمعوي بتحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والإندماج فيه، لتحقيق الحاجيات التي عجزت الدولة عن تحقيقها له بإستعمال وسائل الإعلام والإتصال، وذلك من خلال البرامج التي تعني بالمشاركة الاجتماعية الواسعة والتعريف بأهمية العمل الجمعوي، ونشاط الجمعيات من خلال برامجها وأهدافها.[2]

ولكي يكتسب هذا التعاون الأهمية اللائقة به ويكون تعاونا فعالا وحقيقيا يجب تعزيز دور البرلمان وإسقاط ذلك على موضوع المداولات في المجالس المحلية عن طريق التمكين للمواطنين من الحضور الفعلي للجلسات والتفكير في آلية تسمح للمواطن بالمشاركة الفعلية في عملية التشريع، أو إتاحة مجالات محددة يشارك المواطن من خلالها في إعطاء رأيه، وكذا الحرص على إستقلالية البرلمان والتقليل من هيمنة السلطة التنفيذية.[3]

التنشئة الديمقراطية للفرد على السلوك الديمقراطي، وتعليمه وتدريبه على العمل الجمعوي، بتنمية قيم الإحترام والنقد والحوار السلمي، والمشاركة من خلال التعبير عن الآراء والإقتراحات، وتعزيز دور المجتمع المدني من خلال العمل على بروز قوى إجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين وإسناد مكانة هامة للمثقف في إطار العمل الجمعوي وكذا العمل على تحقيق توعية

---

[1] وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 138 – 139.

[2] مليكة بوجيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر – دراسة في الخلفيات والتفاعلات والابعاد – ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997، ص 152-153.

[3] يوسف ازروال، الحكم الراشد بين الاسس النظرية واليات التطبيق – دراسة في واقع التجربة الجزائرية – ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 190.

ديمقراطية في المجتمع وتحقيق إستقلالية عمل المجتمع المدني من خلال تكثيف عمل مؤسساته وتنظيماته لتوفير التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية الدائمة.[1]

وتوسيع دائرة التحالف لمكافحة الفساد بشقيه المالي والسياسي، ففشل الدول العربية بما فيها الجزائر في كسب تأييد مواطنيها يرجع إلى عدم اهتمامها أكثر بقضية محاربة الفساد والأخطر من ذلك انه أصبحت هناك قوى في السلطة تشجع على ثقافة الفساد بهدر المال العام من دون سبب.[2]

تعزيز المشاركة المحلية تعزيز المشاركة المدنية المحلية بنقل وتحويل المسؤولية المركزية إلى مسؤولية لا مركزية محلية مدنية،[3] تعزيز الوظائف الرقابية والحوافز: تعزيز الوظائف الرقابية بتفعيل مؤسساتها واستقلاليتها وكذا تغيير منظومة الحوافز بجعلها منظومة تحفيزية قائمة على الكفاءة والإستحقاق.

وتكريس مبدأ المساواة والمواطنة تحقيق انصهار اجتماعي وطني إدماجي وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية نصا وعملا في الحياة اليومية، وهذا يكون باستحضار القيم الاجتماعية والحضارية القائمة على اللامسؤولية الجماعية والعمل الجماعي التشاركي، وبناء نسق إجتماعي وسياسي موحد من خلال قيم وثقافة سياسية داعمة للعمل الجماعي الداعم للعمل السياسي التشاركي وتفعيل نسق الحكم.[4]

وكحوصلة لما سبق تقديمه من الإجراءات السياسية والإجتماعية لتعزيز الرشادة المحلية يمكن عرض النقاط التالية :

- تدعيم آليات الديمقراطية لضمان المشاركة الحقيقية والفعلية في الحياة السياسية عن طريق الإنتخابات النزيهة والمشاركة في القضايا التي تهم الشأن المحلي والوطني معا .

إحترام الحقوق المدنية وتحقيق تنمية تشاركية كاملة .

- الحد من هيمنة الدولة وسيطرتها على التنظيمات المدنية ، بوجوب احترام القواعد القانونية والتي تحكم الإطار العام للعمل المدني ومؤسساته .

---

[1] مليكة بوجيت، مرجع سابق، ص 153.

[2] محمد مالكي، " العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة "، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 13، 2007، ص 155.

[3] حليمة بومزبر، مرجع سابق، ص 111.

[4] صالح زياني، " واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي" ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، عدد 08 ، 2004 ، ص 81.

- ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لحماية الشرعية الدستورية .
- إستقلالية التنظيمات المدنية بخلق ثقافة مدنية تعزز استقلالية التنظيمات المدنية بشكل رسمي عن السلطات العامة لضمان فعاليتها ومشاركتها .
- المشاركة الشعبية لتسهيل إختيار الأهداف العامة المجتمعية وتحقيقها عن طريق الدعم الفعلي لخلق قوة خارج البناء الرسمي للمجتمع .

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

لتفعيل الحوكمة المحلية لا بد من إتخاذ تدابير على المستوى الإقتصادي كونه لا يقل أهمية عن المستوى الإجتماعي أو السياسي ويتأتى ذلك عن طريق ما يلي :

الفرع الأول : تشجيع العمل المنتج والاستثمار وتحقيق الاستقرار

من خلال توفير الإستقرار الأمني من إجل الحصول على ثقة المستثمرين بتوفير بيئة ملائمة للعمل ودفعهم إلى الاستثمار بأموالهم دون تخوف ، والسعي لتسهيل إجراءات الإستثمار بإلغاء أو تخفيف القيود الحكومية التي تقف عائقا أمام الإستثمارات، وتحد من دور القطاع الخاص في المشاركة في وضع البرامج والسياسات التي من شانها النهوض بالعمل الجمعوي التنموي، كذلك المرونة القانونية التي تساعد الخواص على تقديم خدمات ذات جودة عالية بتكلفة أقل وفي وقت قصير، وتشجيع العمل المنتج بإرساء ثقافة الخدمة من أجل الإنسان في كلا القطاعين العام والخاص، دون التركيز فقط على تحسين الحالة المالية وزيادة الإنتاج.[1]

الفرع الثاني : إعادة تفعيل دور القطاع العام

للقطاع العام دور مهم وكبير في تلبية حاجات المواطنين من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، من اجل استقطاب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، فالقطاع العام يحرص على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ولا بد لهذا الأخير أن يكون في مستوى تطلعات المواطنين من خلال تجسيد الشفافية في الإجراءات التي تنظم التعامل مع أفراد المجتمع، والحرص على بناء إدارة حكومية تلبي حاجيات المواطنين بكفاءة وجودة عالية.[2]

الفرع الثالث: تفعيل دور القطاع الخاص

[1] يوسف ازروال، مرجع سابق، ص 189-190.

[2] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص 233.

ويكون ذلك بالعمل على تحقيق ما يلي:

أ- ضرورة مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات العامة.

ب – ضرورة مشاركة المواطن في الإدارة الحكومية الحديثة، عن طريق تحديد ما يريده من احتياجات ورغبات ونوعية في تقديم الخدمات، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من التجربة الأمريكية، والتي اتخذت قرارا بضرورة " وضع معايير لخدمة المواطن"، والتي تتضمن عددا من المعايير التي تركز على مشاركة المواطن وأخذ رأيه في الجهاز الحكومي كتحديد ومعرفة المواطن (ملتقى الخدمة) ووضع معايير الخدمة وقياس نتائجها، وإجراء الإستقصاء للمواطنين لتحديد نوع وجودة الخدمات التي يريدونها مع تسهيل عملية الدخول للمعلومات حول الخدمات وأنظمة الشكاوي.

مع وجوب رسم الإطار الأفضل لبحث شكاوي المواطنين والإجابة عليها وحلها، ذلك أن العديد من الدول المتقدمة أصبحت تتخذ من العناية بالمواطنين وإشراكهم في الرأي حول نوعية الخدمات ووسائل تقديمها والأوقات المناسبة لذلك، منهجية لتعزيز المشاركة لذوي المصالح والمتأثرين بالخدمات التي تؤديها تلك الأجهزة وهذا سيتوقف بلا شك على كيفية تعامل الإدارة الحكومية مع المواطنين في الأحياء والمحليات البعيدة داخل المجتمعات، من خلال مشاركة الممثلين لتلك القطاعات المختلفة، ومن خلال لامركزية تقديم الخدمات والاعتماد عليها في المساهمة برسم السياسات، وكذلك من خلال تشكيل اللجان المشتركة، والتي تتضمن ممثلين من القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ج- وجود تهيئة الإطار المحفز لتطوير أنشطة القطاع الخاص بتطوير نظام السوق، ذلك أن قدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل وتوسيع نطاق التشغيل نطاقات البشرية يعتمد على تطوير نظام السوق في المجتمع، مثلما أن تطوير السوق يعتمد على توسيع وتقوية القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز والدعم لإجراء الخصخصة للمشروعات المملوكة من قبل الدولة، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولجذب وتطوير وتوسيع التعاونيات عبر الدولة في بعض الحالات.

د- ضرورة منع الإحتكارات للمؤسسات الحكومية لتنفيذ بعض المشروعات والبرامج، حيث أنذلك يعتبر عائقا أمام تطوير القطاع الخاص.

و- ضرورة العمل على توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص.

إن ترقية وتطوير القطاع الخاص في الإدارة المجتمعية الجديدة سيقوي من العلاقة الإيجابية -التي أكدت عليها نتائج الدراسات الدولية- بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، كما يمكن القول أن كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية وإنتاجية القطاع العام، حيث خلصت معظم الدراسات إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا واسعا على النمو مصاحبا للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة، بل إن دراسات" ستيفن هارنت " حول إتجاهات الإستثمار الخاص، والتي أعدها البنك الدولي عام 2001، أكدت على أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثيرات استثمارات القطاع العام لأكثر من مرة ونصف، والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإستدامة التنمية والنمو الاقتصادي في التي تهيء البيئة المساعدة للقطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمع.[1]

يمكن أن نخلص إلى الآليات الإقتصادية التي تكرس حكامة محلية واقعية والتي تتمثل أساسا في ما يلي :

- وضع سياسات وبرامج حكومية لأساس إقتصادي قوي للمجتمع، ذو قدرة توزيعية هائلة للثروات المالية، وكذا توفير مجال إقتصادي قادر على تحقيق المطالب الإجتماعية وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة.
- إشراك التنظيمات المدنية بتحقيق درجة معقولة من التطور الإقتصادي عبر إشراك التنظيمات المدنية وتفعيل دورها في العمل الإقتصادي.
- تدعيم القطاع الخاص بوضع إستراتيجية سياسية وإقتصادية تدعم دور التنظيمات المدنية خاصة دور القطاع الخاص في مجال النشاط الإقتصادي .

[1] صلاح الدين فهمي محمود ، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، قسم الاقتصاد ، القاهرة، د س ن ، ص 21-25 .

خلاصة الفصل الثالث:

إن نظام اللامركزية في الجزائر كغيره من النظم هو وليد بيئته ، بما تحمله تلك البيئة من متغيرات وتحديات (سياسية، إجتماعية، إقتصادية، ثقافية ....)

تعد الجزائر من بين الدول التي تهدف من خلال إدارتها المحلية إلى ترقية نوعية الخدمة العمومية في جميع المجالات، من خلال القضاء على الممارسات البيروقراطية، إلى جانب تعزيز الشفافية والفعالية، وتوسيع المشاركة الشعبية، وضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وإرساء دعائم منظومة قانونية وقيمية قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، هذا من الناحية النظرية أما من الناحية الواقعية فإن تحقيق ذلك يصطدم بعديد المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية، مما يتطلب ضرورة البحث عن الحلول الجدية لمعالجتها، وحتى تنجح الجماعات المحلية في الجزائر في مساعيها للقضاء على المعوقات المتعددة الأبعاد صار لزاما عليها أن تتبنى نهج إصلاحي متعدد المداخل، الذي يؤسس لنظام لا مركزي قوي يمتلك كل مقومات النجاح وتكون مدخلاته ومخرجاته نتاج عملية تفاعلية بين مختلف الفواعل المحلية .

خاتمة

خاتمة:

تبقى إمكانية تفعيل الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر رهينة بالدرجة الأولى لمدى إرادة ورغبة الفواعل الرسمية المتمثلة في عنصري المركزية واللامركزية (النظام، والولاية، البلدية) وكون هذه العناصر الممر الأول لتجسيد المشاركة الشعبية على المستويين الوطني والمحلي، كما أن أهداف العملية التنموية على المستوى المحلي مرتبطة أساسا بالدور الذي تمارسه السلطة المركزية كمعد ومشرف على الخطط التنموية حيث يُعد المركز (النظام) مجمل الأطر القانونية والمؤسسية التي تدعم السلطة المحلية وتوجهها في ظل مركزية مشددة ولامركزية ضيقة.

كما أن بيئة الجماعات المحلية التي تتميز بالتوازن والتعاون وتكامل الأدوار بين مختلف الأطراف المحلية فيما بينها وبين الدولة، شرط لازم لتفعيل الحوكمة المحلية، وبهذا فقط يمكن الحديث عن تكريس فعلي لمفاهيم الشراكة لكل الفواعل الرسمية والغير رسمية في الفضاء المحلي.

أما فيما يخص التكريس الفعلي للرشادة المحلية حسب ما عرضنا في إطار دراستنا، يمكننا التأكيد على أن المجتمع المدني وإن حقق إنجازاءات ومكتسبات فإنه لم يصبح بعد مفعل حقيقي لمفهوم الحوكمة المحلية من خلال إرساء قواعد متينة لمجتمع محلي ومواطن محلي فعال، كذلك القطاع الخاص فقد أثبت نسبيا مكانته كمكون ديناميكي فيما يتعلق بالتنمية وذلك بتوفيره للموارد المالية والموارد البشرية الكفأة، وإختصار الوقت وتقديم الخبرات الجاهزة، والمعرفة وكل مميزات القطاع الخاص السابقة تعزز التنمية المحلية، ولا يمكن إنكار إسهامات المبادئ التشاركية إذا جسدت فعلا في التمكين للشفافية والمساءلة والإستجابة وكلها مؤشرات للحكم الراشد.

وبغية تجسيد وتفعيل آليات الحوكمة المحلية في الجزائر، فإنه صار لزاما الحد قدر المستطاع من عديد المعيقات التي تتمحور أساسا حول ضعف أداء المجتمع المدني وتبعيته للنظام وتدني مستويات المشاركة وغياب الدور الفاعل للقطاع الخاص كمصدر لخلق الثروة ،وضعف الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وبناء على ما تم عرضه يمكن الخروج بمجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- لا يمكن المراهنة على الأطر التشريعية الحالية لتفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر بل يجب أن تكون القوانين واضحة وغير متناقضة وسهلة التطبيق، ولا تحتمل الإزدواجية في التفسير، ولزوم مشاركة كل الأطراف في إعدادها وإستفتاء القاعدة الشعبة عليها والحد من سطوة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.
- فتح المجال لتنظيمات المجتمع المدني وتفعيل دورها في الشراكة مع كل البلديات والولايات، وإصدار قوانين وتبني آليات تنظيمية لتأسيس تكامل حقيقي بين بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية.
- دعم التنسيق بين القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار الشراكة المحلية، حيث تلعب المنظمات المحلية دورا أساسيا في المجتمع المحلي، من خلال من خلال ما يناط لها من أدوار مهمة، كنشر قيم المشاركة والشفافية والمساءلة، ومنه يمكن القول أن انخراط تنظيمات المجتمع المدني ضمن أشغال مداولات المجالس المحلية صار مطلبا ضروريا، كما أن الشراكة مع القطاع الخاص تسهم في إتاحة فرص للمنافسة ما يؤدي لتقديم خدمات أفضل وأسرع واقل تكلفة.
- ضرورة تبني نموذج الحكومة الالكترونية وذلك بتوطين التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات والقيام بدورات تدريبية للمستخدمين للارتقاء بأدائهم.
- الإنتقال بالجماعات المحلية من أداة في يد الدولة لإنجاز المخططات والمشاريع التنموية إلى نموذج الجماعات المحلية الصانعة لقرارها وخططها والحد من سلطة الُمعيَّن على سلطة الُمنتخب، كون هذاالأخير يجسد الديمقراطية الحقّة، وتبني نظام رقابة إدارية لا يهدد يعيق مسارات التنمية المحلية بل يكرسها.
- الإصغاء لكل المبادرات التي تخص مشاريع محلية تستند إقحام مختلف شرائح المجتمع الفاعلة والفعالة، مع حشد الموارد الكافية والكفيلة لتحقيق أهداف التنمية.

وخلاصة القول أن التمكين لمتطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر يعتمد على تحقيق تنمية شاملة لمختلف المجالات كاملة دون تجاهل أحدها: التنمية البشرية، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية، التنمية الإدارية، التنمية الإجتماعية، التنمية التكنولوجية.

قائمة

المراجع

قائمـــــة المـــراجع:

أ – الكتب

- الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- الزغبي خالد سمارة، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، 1985.
- الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي:الأدوات والآليات، ج3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2002.
- العلواني حسن، اللامركزية في الدول النامية من منظور اسلوب الحكم الحكم المحلي الرشيد، في الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.
- الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية Gevernance – قضايا وتطبيقات –، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2003.
- براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية: 1980 – 1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- بعلي محمد الصغير، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص149.
- بوضياف عمار، شرح قانون الولاية– القانون 12–07 مؤرخ في 12 فبراير سنة 2012 –، جسور للنشر، الجزائر، 2012.
- جابي عبد الناصر، الجزائر: الدولة والنخب، منشورات الشهاب، الجزائر، 2008.
- حاتم سامي عفيفي، الخبرة الدولية في الخصصة، ط1، دار العلم للطباعة، القاهرة، 1994.
- حسن أحمد حسين، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني : دراسة في إستراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000.
- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 96.

- حمدي عادل محمود، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية – دراسة مقارنة – ، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973.
- حمودي صبحي وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، دار المشرق، بيروت،2000.
- زياني صالح، بن سعيد مراد، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وتطبيقات وإشكالات، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، الجزائر، 2010.
- زيتون وضاح، المعجم السياسي، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- سالم ممدوح ،المجتمع المدني ودوره في الاصلاح، ط1، الاسكندرية، د د ن، 2004.
- عبد الوهاب محمد رفعت، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2002.
- عمر حسين، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، ط2، مكتبة القاهرة الحديثة، 1967.
- عوابدي عمار، مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاته في النظام الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- كورنو جيرار، معجم المصطلحات القانونية، ط1، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، لبنان، 1998.
- ماسارو يوشيموري، طريقة إدارة المؤسسات اليابانية، ط1، ترجمة محمد مرعي مرعي، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998 .
- محمود صلاح الدين فهمي، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، قسم الاقتصاد، القاهرة، د س ن.
- والي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي–مدخل للدراسات الاقتصادية – ، ط1، دار الحداثة للطباعة، بيروت–لبنان، 1981.
- وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية والنقابات، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران الجزائر، 2004.

ب– المجلات والدوريات

- إبراهيم حسنين توفيق، "التطور الديموقراطي في الوطن العربي – قضايا واشكاليات – "، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، اكتوبر 2000.
- الدسوقي ايمن ابراهيم، " المجتمع المدني في الجزائر:الحقرة ، الحصار ، الفتنة "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 259، سبتمبر 2000.
- الفهداوي فهمي خليفة، " الحكم الصالح خيار استراتيجي للإدارة: نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة"، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العدد الثالث،المجلد الثامن،2007.
- اليعقوبي عبد الغني، "البطالة في المغرب"، مجلة الحوار المتمدن ، عدد 139 ، 2005.
- ب ع ، "اجتماع بين وزارة المالية واتحاد الفلاحين اليوم لدراسة ملف الديون "، الخبر اليومي ، عدد 5701، 18 جويلية 2009.
- بن عنتر عبد النور، " الاستعصاء الديموقراطي في الوطن العربي "، المستقبل العربي ، عدد 11، 2001، ص 10–11 .
- بوسنة محمود، "الحركة الجمعوية في الجزائر نشاتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الامن والتنمية"،مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 17، جوان 2002.
- جابي عبد الناصر، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والافاق " مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، عدد 15،فيفري 2007.
- خميس خليل، " مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث ،العدد 9، 2011.
- ناجي عبد النور، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، 2008.
- دليو فضيل، "الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديموقراطية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 17 ، 2008.
- زياني صالح، " واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 08، 2004.
- زياني صالح، " موقع مؤسسات المجتمع المدني في ادارة التنمية المحلية في الجزائر "، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، عدد 16، 2007.

- شعرواي سلوى جمعة، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، لبنان، العدد 249 ، 1999.
- عزي الاخضر و جلطي غانم، " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد "، مجلة الدراسات الاستراتيجية، عدد21، مركز البصيرة، جانفي 2006.
- مالكي محمد، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 13، 2007.
- مزغاد لخضر ،"الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد 07 ،فيفري 2005.
- مولاي لخضر وشعيب بونوة ،" دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة علة الجزائر – "، مجلة الباحث، العدد 7، 2010.
- ناجي عبد النور، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر– دراسة حالة الاحزاب السياسية– "، مجلة المفكر، عدد 3.

ج– المداخلات العلمية

- الطعامنة محمد محمود، " نظم الإدارة المحلية – المفهوم والفلسفة والأهداف– "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول حول نظم الادارة المحلية في العالم العربي، صلالة – سلطنة عمان، أيام 18–20 أغسطس 2003.
- بوحنية قوي، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والادارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر 2008.
- بومصباح صافية و تناح رانية، " جاهزية الإدارات المحلية لإعتماد الحوكمة الإلكترونية– دراسة ميدانية في مقر ولاية برج بوعريريج–"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية LERDR جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج الموسوم بعنوان: الحوكمة والتنمية المحلية يومي 08/07 ديسمبر 2015.

- عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والادارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر 2008.
- علة مراد و سالت محمد مصطفى، "الحوكمة والتنمية البشرية مواءمة وتواصل – مع الإشارة إلى حالة الجزائر –"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والادارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر 2008.
- عمراني كربوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر 2008.

د- المذكرات والأطروحات الجامعية

- أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق – دراسة في واقع التجربة الجزائرية –، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- أفالو وفاء و شرفي أمينة، دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2013.
- باري عبد اللطيف، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007.
- بروسي رضوان، الدمقرطة و الحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات نوعية الحكم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة،2008 – 2009.
- بوجيت مليكة، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر – دراسة في الخلفيات والتفاعلات والابعاد – ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997.

- بوغابة وردة و أنور عائشة أحلام، دور المجتمع المدني في تفعيل الحكم الراشد المحلي – حالة الوطن العربي–، مذكرة ليسانس في العلوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.
- بومزبر حليمة، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة،2009/2010.
- بونوة نادية، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة –دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010.
- جريدر ليلى، التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشد– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.
- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان، 2011-2012.
- خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2010.
- خلفة نادية، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية: دراسة تحليلية قانونية، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2002-2003.
- دحماني نبيل، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2009، مذكرة مذكرة مقدمة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010- 2011.
- عبد الكريم هشام، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية **1989 - 1999**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر، 2006.
- قرقاح إبتسام، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر: 1989-2009 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
- كرازدي إسماعيل، العولمة والحكم – نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية –، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، 2011/2012.
- لعجال ليلى، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009/2010.

- معاوي وفاء ،" الحكم الراشد في الجزائر كآلية للتنمية المحلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسة، باتنة، 2009-2010.
- ورشاني شهيناز، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

هـ- النصوص القانونية

- «القانون رقم 11_10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتضمن قانون البلدية»، الجريدة الرسمية (ج.ج.د.ش) عدد:37، سنة: 2011، التاريخ: 03 يوليو.
- «القانون رقم 12_07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، المتضمن قانون الولاية»، الجريدة الرسمية (ج.ج.د.ش)، عدد: 12، سنة: 2012، التاريخ: 29 فبراير.

ز- المراجع الإلكترونية

- نور الدين ثنيو، " الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية " ، موقع الحوار المتمدن : انظر الموقع الالكتروني :
[http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9562]
تم تصفح الموقع يوم : 2017/03/09

- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ،"علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية": أنظر الموقع الالكتروني :
[http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=4907173]
تم تصفح الموقع يوم : 2017/02/17
- ع يونسي ،"استقرار المجالس المنتخبة وحماية مصالح المواطنين" :

أنظر الموقع الالكتروني:

[http://www.djazairess.com/elmassa/25950]

تم تصفح الموقع يوم : 2017/03/22 20

- BOAVENTURA DE SOUSA SANTOS, "Governance: Between Myth : and Reality ":

أنظر الموقع الالكتروني: [https://rccsar.revues.org/95]

تم تصفح الموقع يوم 2017/02/14

ح- المحاضرات والحلقات الدراسية

- المدرسة الوطنية للإدارة، "البلدية والتنمية المحلية"، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2000-2001.
- المدرسة الوطنية للإدارة، النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة، " دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري"، حلقة دراسية من اعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2007.

الفهرس

فهرس الجداول والأشكال :

عنوان الجدول والشكل	الصفحة
الجدول رقم 01 : التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد.	**12**
الشكل رقم 01: نموذج نظري لتفاعل عناصر الحوكمة المحلية.	**30**

فهرس الموضوعات :

العنوان	الصفحة
الإهداء.	
الشكر .	
الإطار المنهجي للدراسة .	
مقدمة .	**01**
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة والجماعات المحلية .	**09**
المبحث الأول : مفهوم الحوكمة – الحكم الراشد –.	**10**
المطلب الأول : نشأة مفهوم الحوكمة .	**10**
المطلب الثاني : صياغة تعريف للحوكمة .	**12**
المطلب الثالث : أسباب ظهور الحكم الراشد وخصائصه.	**16**
المبحث الثاني : الجماعات المحلية في الجزائر .	**20**
المطلب الأول : تعريف الجماعات المحلية .	**21**
المطلب الثاني : خصائص وأهمية الجماعات المحلية في الجزائر.	**21**
المبحث الثالث : مفهوم الحوكمة المحلية .	**25**
المطلب الأول : تعريف الحوكمة المحلية .	**25**
المطلب الثاني : فواعل الحوكمة المحلية .	**27**
خلاصة الفصل الأول	**31**
الفصل الثاني : واقع الحوكمة المحلية في الجزائر .	**32**
المبحث الأول : مضامين الحكم الراشد في قانوني البلدية 10/11 والولاية 07/12.	**33**
المطلب الأول : مؤشرات الحوكمة المحلية في قانون البلدية 10/11.	**33**

المطلب الثاني : مؤشرات الحوكمة المحلية في قانون الولاية 07/12.	**36**
المبحث الثاني : واقع المجتمع المدني الجزائر في تفعيل الحكم الراشد .	**38**
المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني .	**38**
المطلب الثاني : نشأة المجتمع المدني في الجزائر .	**39**
المطلب الثالث : تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر .	**40**
المطلب الرابع : دور تنظيمات المجتمع المدني في في تحقيق الحكم الراشد.	**44**
المبحث الثالث : مشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية .	**48**
المطلب الأول : تعريف القطاع الخاص .	**48**
المطلب الثاني : خصائص القطاع الخاص في الجزائر .	**49**
المطلب الثالث : دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية .	**49**
خلاصة الفصل الثاني	**51**
الفصل الثالث : تحديات الترشيد المحلي في الجزائر وسبل التفعيل .	**52**
المبحث الأول : معوقات الحوكمة المحلية في الجزائر .	**53**
المطلب الأول : التحديات السياسية الإدارية والقانونية .	**53**
المطلب الثاني : التحديات الإجتماعية والإقتصادية .	**61**
المبحث الثاني : آليات تعزيز الحكم الراشد على المستوى المحلي .	**66**
المطلب الأول : الآليات السياسية والإجتماعية .	**67**
المطلب الثاني : الآليات الإقتصادية .	**71**
خلاصة الفصل الثالث .	**74**
خاتمة .	**75**
قائمة المراجع	**78**
فهرس الجداول والأشكال	**88**
فهرس الموضوعات	**89**

تم بحمد الله